

برنامج الاستقرار الاقتصادي والتكيف الهيكلي

السياسات والأسس التحليلية والقياسية

د . رشدي فتحي محمود حسن

كلية التجارة – جامعة دمياط

أ م د . السيد فراج السعيد محمد

كلية التجارة – جامعة دمياط

ملخص البحث

تنقسم دراستنا إلى مقدمة وفصلين هما :

الفصل الأول : عناصر تصميم برنامج الاستقرار الاقتصادي والتكيف الهيكلي .

الفصل الثاني : الأساس التحليلي لبرنامج الاستقرار والتكيف الهيكلي .

تتمثل مشكلة الدراسة في صعوبة تحقيق ربط عضوي وثيق بين السياسات والأسس التحليلية والقياسية لبرنامج الاستقرار والتكيف الهيكلي .

وقد اعتمد الباحث أساساً على المنهج الاستنباطي في هذه الدراسة ويتمثل الهدف الرئيسي لهذه الدراسة في صياغة الإطار التحليلي (الوصفي والجبري) الذي يمثل أساس بناء برامج الاستقرار الاقتصادي والتكيف الهيكلي التي يوازرها صندوق النقد الدولي، بالإضافة إلى بيان كيفية اشتقاق صياغة إجراءات وسياسات البرنامج من هذا الإطار التحليلي، وبيان آلية التفاعل بين أجزاء هذا البرنامج، مع اشتقاق الدالة القياسية للبرمجة المالية من هذا الأساس التحليلي⁽¹⁾. وهو ما يعد ربطاً عضوياً ما بين أسس وسياسات البرنامج، بما يمكن من تحقيق فهم أكثر عمقاً لآلية أداء هذا البرنامج.

وقد توصل الباحث لبعض النتائج منها :

- 1- أن البرنامج ذا طبيعة انتقائية تعتمد على فروض ومنطلقات النظرية النقدية. ومن ثم يكون البرنامج قد افترض تشخيصاً معيناً، وبالتالي علاجاً معيناً لمشكلتي عدم التوازن الداخلي والخارجي.
- 2- أن البرنامج رغم تناوله لأسلوب الاستيعاب الذي يربط ما بين الناتج المحلي والاستيعاب، إلا أنه يركز أساساً على جانب الاستيعاب دون التركيز على جانب العرض (الناتج المحلي). وهو ما يفقد البرنامج توازنه وحياديته .
- 3- أن البرنامج يستخدم أداة تحويل الإنفاق (تكيف سعر صرف العملة المحلية بالانخفاض) كأداة تعمل على تكيف جانب العرض بما يحد من الآثار السلبية لتقليص الطلب المحلي وهو إجراء

(1) تقوم الدالة القياسية للبرمجة المالية على تحويل المتطابقات والمعادلات التي تربط ما بين التغير في صافي الأصول الأجنبية وكل من الطلب على النقود وعرض النقود ، إلى دالة سلوكية (أي ذات معاملات) تربط ما بين معدل التغير في صافي الأصول الأجنبية (متغير تابع) وبين عدد من المتغيرات المستقلة مثل : معدل النمو في حجم الائتمان المحلي وسعر الفائدة ومعدل نمو الناتج المحلي الحقيقي وسوف نتناول تحليلاً لهذه الدالة في الفصل الثاني من هذا البحث.

جوهري في البرنامج يفاقم من أسباب التفكك في الهيكل الاقتصادي للاقتصاد المتخلف الذي ينفذ البرنامج، ويعزز من تنافسية الاقتصاد المتقدم حال تنفيذه.

4- يعول البرنامج على دور التزايد في الائتمان المحلي كسبب أساسي لتنامي العجز الداخلي الذي ينعكس في العجز الخارجي متجاهلاً دور تخلف كل من الجهاز التمويلي والمالية العامة للدولة في تكريس العجز الداخلي ذي الأساس الاجتماعي / الطبقي.

5- يفترض الصندوق أن الأسعار تتكون فقط اعتماداً على عوامل نقدية. والحقيقة أن تكوينات الأسعار ترتبط في جزء أساسي منها بنمط التكوين الاجتماعي والطبقي في المجتمع، وبمدي توفر شروط الدولة الوطنية التي تهيمن علة التراكم وتوجهه لصالح أفراد المجتمع .

Abstract

Our study divided into an introduction and two chapters as following:

The First chapter: Elements of designing of economic stabilization and structural adjustment program.

Second chapter: The analytical foundation to the stabilization and structural adjustment program.

Study problem: The problem of the study is the difficulty of achieving a close organic link between the policies and the analytical and standard bases of the stabilization and structural adjustment program.

The main objective of this study: is to formulate the analytical framework (descriptive and empirical), which forms the basis for IMF-supported stabilization and structural adjustment programs, as well as how the formulation of program procedures and policies is derived from this analytical framework, With the derivation of the standard function of financial programming from this analytical basis. Which is an organic link between the principles and policies of the program, so as to enable a deeper understanding of the mechanism of performance of the program.

The Methodology: The researcher relied mainly on the deductive approach in this study.

At the final; the researcher reached some of the results:.

- The program is selective in nature and depends on the assumptions and principles of the critical theory. Thus, the program has assumed a specific diagnosis, and thus a specific treatment for the problems of internal and external imbalances.
- Although the program deals with the absorption method that links GDP and absorption, it focuses mainly on the absorptive aspect without focusing on the supply side (GDP). Which loses the program balance and neutrality.
- The program uses the expenditure transfer tool (local currency exchange rate adjustment) as a tool that adapts the supply side in order to limit the negative

effects of reducing domestic demand. Which is an essential measure of the program, exacerbates the disintegration of the economic structure of the underdeveloped economy of the program and enhances the competitiveness of the advanced economy once it is implemented.

- The program relies on the increasing role of domestic credit as a main reason for the growing internal deficit, which is reflected in the external deficit, ignoring the role of the State's financial and financial apparatus in perpetuating the internal deficit with a social / class basis.

- The Fund assumes that prices are made solely on the basis of cash factors. In fact, price configurations are linked in part to the pattern of social and class formation in society, and to the availability of the conditions of the national state, which dominates the accumulation and its orientation for the benefit of members of society.

مقدمة : يتكون برنامج الاستقرار الاقتصادي والتكيف الهيكلي، الذي يؤازره صندوق النقد الدولي، من مجموعة شاملة من السياسات والإجراءات الاقتصادية المصممة لبلوغ مجموعة من أهداف الاقتصاد الكلي منها :-

- تحسين وضع ميزان المدفوعات .
 - الاستخدام الأفضل للطاقة الإنتاجية المحتملة .
 - تحقيق تحسن في معدل النمو الاقتصادي في الأجل الطويل .
- ويلاحظ أن ثمة ترابطاً بين هذه الأهداف. ذلك أن تحقيق معدل نمو اقتصادي مستقر وقابل للبقاء، يتطلب استخداماً أفضل للموارد وللطاقات الإنتاجية، ويتطلب وضع إيجابي وقابل للبقاء – أيضاً – لميزان المدفوعات.
- والحقيقة أن دواعي الحاجة إلى تنفيذ برنامج الاستقرار الاقتصادي والتكيف الهيكلي، من قبل دولة ما ، تملئها أسباب متنوعة منها :

- وجود فائض في الطلب الكلي عن العرض الكلي.
 - وجود ضغوط تضخمية.
 - العجز المتنامي في ميزان المدفوعات.
 - تفاقم الدين العام الخارجي .
- في مثل هذه الظروف فإن أعضاء صندوق النقد الدولي (IMF) عادة ما يسعون إليه طالبين منه النصيحة والدعم المالي والفني .
- وهنا يوصي الصندوق الدولة التي تطلب (مشورته) بتنفيذ برنامج للاستقرار والتكيف الهيكلي يهدف إلى توفير تكيف (أي علاج) منتظم وسلس (أي دون صدمات فجائية) للاختلالات الاقتصادية ذات الطابع الهيكلي (أي المزمّن والأساسي)، في ذات الوقت الذي يمكن فيه :
- الحفاظ على معدل نمو اقتصادي مرض وقابل للاستمرار .
 - إحداث تحسن ملموس في ميزان المدفوعات قابل للبقاء على المدى المتوسط .
 - تقليص الضغوط التضخمية .

ويلاحظ أن البرنامج ينطوي ويعتمد أساساً على استخدام السياستين المالية والنقدية Fiscal and Monetary Policy للتأثير في متغيرات الاقتصاد الكلي .

ومع ذلك فإن ثمة سياسات أخرى مكملة مثل سياسة سعر الصرف وسياسات التسعير و سياسات الدخل و سياسات التجارة الخارجية .

ورغم أن الدراسات والبحوث المتعلقة بدراسة التفاعل الدقيق بين مختلف إجراءات وسياسات وأهداف البرنامج تتسم بالندرة ، إلا أن الأساس التحليلي (الوصفي والجبري) لهذه البرامج قد نوقش منذ خمسينيات وستينيات القرن العشرين .

بيد أن فترة السبعينيات من القرن العشرين قد شهدت تطورات وتوسعات في كل من هيكل البرنامج والمفاهيم المكونة له . وقد جاءت تلك التوسعات والتطورات كانعكاس لما يأتي :

- النتائج التي تمخضت عن تنفيذ بعض البلدان النامية لهذا النوع من البرامج وما صاحبها وما انطوت عليه من بعض النتائج السلبية (مثل ارتفاع معدل البطالة ، اتساع نطاق الفقر ...) .
- الزيادات الكبيرة في أسعار الفائدة على الصعيد العالمي .
- التقلبات الحادة في الأسعار العالمية للسلع .
- تعويم أسعار صرف العملات الرئيسية .
- انتشار السياسات التجارية الحمائية .
- تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي وبروز ظاهرة الركود التضخمي

وجدير بالذكر أن صياغة برنامج الاستقرار الاقتصادي والتكيف الهيكلي الذي يؤازره الصندوق ، هي صياغة ذات طبيعة انتقائية Selective Nature . فهي تؤكد علي أن النقود ، ومن ثم السياسة النقدية ، محدد رئيسي لوضع ميزان المدفوعات (وضع التوازن الخارجي) الذي يعكس وضع التوازن الداخلي (عجز المدخرات المحلية عن الاستثمارات) وينعكس فيه .

فيرى البعض أن التركيز على التدفقات النقدية (Cash Inflow) في مثل هذا البرنامج ، يمكن تبريره على أساس نظري وبرجماتي .

أما عن الأساس النظري ، فإن ميزان المدفوعات هو مجرد ظاهرة نقدية . وأما عن الأساس البرجماتي ، فإن البيانات النقدية تحتوي على المعلومات الهامة والدقيقة والأنية لموقف متغيرات الاقتصاد الكلي ، مقارنة بالمتغيرات الاقتصادية الحقيقية .

الفصل الأول

عناصر تصميم برنامج الاستقرار الاقتصادي والتكيف الهيكلي

يتكون ويقوم برنامج الاستقرار الاقتصادي والتكيف الهيكلي الذي يوازره صندوق النقد الدولي علي عدد من العناصر الرئيسية هي كالتالي :

أولاً : الحسابات الاقتصادية : لاشك أن الحسابات الاقتصادية (الناتج القومي، الدخل القومي، الإنفاق القومي، النفقات العامة الإيرادات العامة) تمثل المواد الخام (البيانات) الأساسية اللازمة للتوصل إلي صياغة برنامج استقرار اقتصادي وتكيف شامل ودقيق. ذلك أن الحسابات الاقتصادية :

- (1) توفر المادة الخام اللازمة للمبرمج للوقوف على مدي حاجة الاقتصاد لسياسة التكيف .
- (2) توفر الإطار اللازم لعمل نماذج عن أداء الاقتصاد الكلي .
- (3) توفر الأساس لفحص ومتابعة جادة عند تنفيذ البرنامج .

ليس هذا فقط بل أن دواعي البرمجة المالية ، تستلزم تقسيم الاقتصاد القومي إلى عدد من القطاعات ، وبيان المعاملات والعلاقات فيما بينها ، وذلك توطئة للوقوف على مقدار فائض أو عجز كل قطاع . ويمكن تقسيم هذه القطاعات – وفقاً لأغراض البرمجة المالية - إلى أربعة قطاعات هي :

- (1) القطاع الخاص غير المالي .
- (2) القطاع الحكومي .
- (3) القطاع المصرفي .
- (4) القطاع الخارجي .

ويلاحظ أن إنفاق قطاع ما بما يفوق دخله (ومن ثم فإن مثل هذا القطاع يعاني من عجز) يستلزم وجود قطاع آخر أو أكثر ينفق أقل من دخله (أي يحقق فائضاً) ، بحيث يكون فائض هذا القطاع الآخر ، هو مقدار التمويل المتاح لسد عجز القطاع الأول⁽²⁾.

وبنفس المنطق ، فإنه عندما ينفق اقتصاد ما أكثر من دخله (أي يعاني من عجز) فإنه لا بد من أن يمول هذا العجز من خلال الاستدانة الخارجية، أو من خلال الانخفاض في رصيده من الاحتياطييات النقدية

(2) IMF , Theoretical Aspects of The Design of Fund – Supported Adjustment programs , Occasional Papers , N . 55 , Washington , September 1987 , p (1- 55) .

الدولية . فوضع الاقتصاد القومي- من وجهة النظر هذه - ليس إلا مجموع أوضاع قطاعاته المذكورة من عجز أو فائض أو توازن.

بيد أنه لفهم العلاقات الحقيقية فيما بين المتغيرات الاقتصادية بشكل دقيق وواقعي وأشمل ، تصبح دراسة العلاقات السلوكية (Behavioral Relations) فيما بين المتغيرات الاقتصادية أمراً ضرورياً . ذلك أن المتطابقات (Identities) المحاسبية لا تكفي إلا لمجرد الوقوف على اتجاه هذه المتغيرات وعلى مدي وجود فائض أو عجز في قطاع ما .

ثانياً : الإطار العام للبرنامج : يختلف شمول وعمق برنامج الاستقرار والتكيف الهيكلي باختلاف مدي عمق وشمول الاختلالات الاقتصادية التي يوضع البرنامج لعلاجها . فعندما يتم تشخيص الحالة الاقتصادية لاقتصاد ما بأنها مجرد اختلال طارئ (Emergency Disequilibrium) فإنه يكون من الأفضل أن تكون الإجراءات النقدية أكثر تركيزاً وأكبر وزناً ، في حين تتراجع الأهمية النسبية لإجراءات حفز النمو وتنمية الصادرات . ففي الأجل القصير ، فإنه ، عادة ، ما يفترض ثبات الطاقة الإنتاجية ، سواء من حيث السعة (الكم) أو الكفاءة (النوع) ، ومن ثم فإن التركيز ينصب ، غالباً ، على سياسات إدارة جانب الطلب ، مما يعني إرجاء التركيز على سياسات جانب العرض Supply (Side Policies) .

فعلى صعيد سياسات جانب الطلب ، فإن الإنفاق المحلي Domestic Expenditure قد يكون أكبر من أو أقل من الدخل القومي . أو بمعنى آخر فإن الاستيعاب (Absorption) ، أي إنفاق المقيمين على السلع والخدمات المحلية والأجنبية ، قد يختلف عن الدخل . أي أن الطلب المحلي قد يختلف عن العرض الكلي من السلع والخدمات ، ومن ثم قد يكون هناك فائض طلب أو قد يكون هناك فائض عرض .

فالفرق بين الدخل المحلي (الناتج المحلي) والذي نرسم له بالرمز (Y) وبين الاستيعاب (الإنفاق المحلي) والذي نرسم له بالرمز (A) ، لا بد أن ينعكس فيما يسمى ميزان التجارة في السلع والخدمات، والذي يشار إليه عادة بالحساب الجاري والذي نرسم له بالرمز (C A) . وعلى هذا الأساس فإن :

$$C A = (Y - A) \rightarrow (1)$$

فإذا كان $(Y) < (A)$ ، فإن $(C A) < (0)$ مما يعني وجود فائض في الحساب الجاري ، والعكس بالعكس صحيح، مما يعني وجود عجز في الحساب الجاري. ومن ثم فإن التأثير في قيمة رصيد الحساب الجاري، إنما يتطلب التأثير في قيمة (Y) أو في قيمة (A) أو فيهما معاً .
ويلاحظ أن تحليل السياسة الاقتصادية الكلية استناداً إلى هذا الأسلوب، يسمى أسلوب الاستيعاب .Absorption Approach

والحقيقة أن عجز الحساب الجاري قد لا ينعكس كله ، أنياً ، في شكل تراجع في صافي الأصول الأجنبية لدى الجهاز المصرفي (ΔR) ، وذلك عندما يمكن تمويل جزء من هذا العجز من خلال زيادة الدين الخارجي (ΔF_1) . ويمكن بلورة هذه الفكرة جبرياً من خلال المتطابقة التالية⁽³⁾ :

$$\Delta R = (CA + \Delta F_1) \rightarrow (2)$$

$$\Delta R = (Y - A + \Delta F_1) \rightarrow (3)$$

ومن المتطابقة رقم (3) ، فإنه عندما يكون $(Y) > (A)$ ، فإن (ΔR) سوف تتدهور بمقدار الفرق بين كل من (Y) و (A) ، وذلك عندما تكون (ΔF_1) ثابتة . ولأن (R) تكون محدودة نسبياً في البلدان النامية ، فإنه من النادر تمويل عجز الميزان الجاري من خلال السحب منها (الاحتياطات النقدية الدولية) . وبالنسبة لبعض البلدان ، فإن مثل هذا التدهور في صافي الاحتياطات الدولية ، يمكن أن يأخذ شكل مستحقات متراكمة على الاقتصاد تجاه الخارج . وما تقوله المعادلة رقم (3) ، أيضاً ، أن عجز ميزان المدفوعات إنما يؤدي إلى تدهور في الأرصدة النقدية لدى المقيمين، في حين يؤدي فائض هذا الميزان إلى زيادة الأرصدة النقدية لدى المقيمين .

ويلاحظ أن تحليل السياسة الاقتصادية الكلية استناداً إلى هذا الأسلوب، يسمى أسلوب النقدي Monetary Approach لميزان المدفوعات .

ومن ثم فإن تكبير ميزان المدفوعات يشير إلى العملية التي يكون بها ميزان الحساب الجاري متنسقاً مع وضع لتدفق رأس المال (نحو الداخل) قابلاً للبقاء على الأجل الطويل ، كما أنه يشير ، أيضاً ، إلى مكافحة خروج رأس المال .

(3) محمد حسن أحمد: أثر تخفيض سعر الصرف على الميزان التجاري ومعدل التضخم في مصر خلال الفترة (1976 - 1992) ، رسالة ماجستير كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة ، 1996

- شكري زعرور، الإطار التحليلي لبرنامج التصحيح الهيكلي ، الجزائر، 2001، ص 13 .

ذلك أن تدهور الثقة في الاقتصاد المحلي (في شكل زيادة الدين الخارجي، وتسارع معدلات التضخم ، وتحول سعر الفائدة الحقيقي إلى رقم سلبي ، ...) يفضي إلى انخفاض تدفق رؤوس الأموال (في شكل قروض واستثمارات مباشرة واستثمارات غير مباشرة) نحو الداخل ، دون المستوي القابل للاستمرار في توفير تمويل منتظم لعجز ميزان المعاملات الجارية بميزان المدفوعات. بل أن تدهور هذه الثقة، غالباً، ما يفضي إلى هروب رؤوس الأموال Capital Flight نحو الخارج. وهو ما يفاقم من الوضع الحرج لميزان المعاملات الجارية، ومن ثم من الوضع الحرج لميزان المدفوعات. ويلاحظ أنه يترتب على تعريف الحساب الجاري بأنه الفرق بين (Y) و (A)، أن التحسن في (CA) يمكن أن يتم من خلال توليفة من زيادة (Y) و تخفيض (A) . بيد أن التأثير المتبادل بين كل منهما يكاد يكون ضئيلاً مقارنة بالتغير الأصلي. وهذا رأي عادة ما يدافع عنه الصندوق ، رغبة منه في التهوين من أهمية النتائج الانكماشية للبرنامج على الناتج والتوظيف. إلا أن النتائج التي تمخضت عن تنفيذ هذا البرنامج في العديد من البلدان النامية قد دحضت هذا الرأي وأسقطت حجته (4).

(٤) تناول سيدني الكسندر التفاعل الذي يمكن أن يتم بين كل من (Y) و (A) ، وذلك حال تخفيض سعر صرف العملة المحلية الذي يؤدي إلى :

- التغير في (Y) ..

- التغير في (A) . أي (ΔA)

- التغير في (A) من خلال التغير في (Y) .

إذاً : (ΔA) = ($\Delta C Y + \Delta D$) . حيث أن : $\Delta D \leftarrow$ الأثر المباشر للتخفيض على (A) ، $\Delta C Y \leftarrow$ الأثر غير المباشر للتخفيض (أو أثر ΔY) على (A) .

ومن ثم فإن : $\Delta R = (\Delta Y) - (C \Delta Y + \Delta D) = (\Delta Y) - (C \Delta Y - \Delta D) = \Delta D - \Delta Y (C - 1)$

لمزيد من تحليل هذه النقطة : (1) آمال ضيف بسيوني : الآثار الاقتصادية والاجتماعية لسياسات صندوق النقد الدولي على الاقتصاد المصري خلال الفترة (1970 - 1990) (سياسة تخفيض قيمة الجنيه المصري) ، رسالة ماجستير، كلية التجارة – جامعة طنطا ، 1995 ، ص 181 – 183 .

(2) Stephen J .Turnovsky ,Expectations and the Dynamics of Devaluation, Review of Economic Studies , Vol . XIVII4 No , 149 , July , 1980 ,PP. (679 – 701) .

(3) Sidney S Alexander " The Effects of A devaluation on the Trade Balance , International Monetary Fund , Staff Papers , Vol ,2 No 2 ,1952 , pp(263- 278)

(4) مصطفى مصطفى عبد الرحمن ، السياسة الاقتصادية ومشكلة التوازن الخارجي (دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري) رسالة دكتوراه ، كلية التجارة – جامعة طنطا ، 1995 ، ص 200 وما بعدها .

ومن اللافت للنظر أن الأسس المحاسبية (التي أشرنا إليها آنفاً) التي ينطلق منها برنامج الاستقرار والتكيف الهيكلي ، تكون وتشكل خيارات السياسة المستخدمة في علاج الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد سواء أكانت اختلالات طارئة أم اختلالات مزمنة Chronic .

فقطبياً لهذه الأسس، يكون من الأيسر، بوجه عام، تحقيقاً لتحسن معنوي وسريع في ميزان الحساب الجاري (CA)، أن يكون تخفيض الاستيعاب (A) أولي من زيادة الناتج المحلي (Y). ولذا فإن السياسات التي تخفض من (A)، غالباً ما توضع وتنفذ أولاً ، ولاسيما عندما يكون التخفيض السريع في (CA) أمراً إجبارياً وضرورياً (حالة وجود المديونية الخارجية الحرجة) .

ففي عدد من الحالات ، فإن مصدر وجود فائض (Excess) في الطلب المحلي ، عادة ما يكون القطاع الحكومي ، أو بالمعنى الواسع القطاع العام . ولذلك فإن توليفة من تخفيض نفقات القطاع العام وزيادة الإيرادات العامة ، تكون الوسيلة المباشرة الغالبة لتخفيض الطلب المحلي ، ومن ثم إحراز تحسن في الحساب الجاري. وبالمثل فإن كلاً من الاستهلاك والاستثمار الخاص يمكن تخفيضهما من خلال زيادة الضرائب عليهما أو من خلال تقليص الائتمان المتجه إليهما.

كذلك فإن سياسات إدارة جانب الطلب يمكنها، من خلال التأثير في الكميات النقدية ومن خلال التأثير في قيمة العملة المحلية، أن تؤثر في وضع ميزان المدفوعات وفي الطلب المحلي. وعلى سبيل المثال يمكن تقليص معدل نمو الائتمان الممنوح لكل من القطاعين الحكومي والخاص.

ولا شك أن سياسات إدارة جانب الطلب تؤثر مباشرة في الاستيعاب، ومن ثم في التوازن الداخلي الذي يشير إلى الاتساق بين الإنفاق الكلي - الاستيعاب ناقصاً الواردات زائداً الصادرات - والناتج المحتمل عند مستوي مستقر من الأسعار⁽⁵⁾.

ولأن الناتج من السلع والخدمات المحلية يساوي - بالتعريف - الإنفاق الكلي للمقيمين وغير المقيمين على هذه السلع والخدمات، فإن التغيير في الأخير لابد وأن يؤثر في الأول تأثيراً مطابقاً. فإذا ازداد الإنفاق الكلي إلى مستوى يفوق الطاقة الإنتاجية لاقتصاد ما ، فإن المستوى العام للأسعار سوف يزداد حتى يتلاشى فائض الطلب بفعل ، مثلاً ، الهبوط في القيمة الحقيقية للأصول المالية والنقدية. أما

(5) أي أن : الناتج المحلي + الواردات = الاستيعاب + الصادرات . فإذا كانت الواردات أكبر من الصادرات، فإن الاستيعاب لابد أن يكون بالضرورة أكبر من الناتج المحلي. والعكس بالعكس صحيح، فإذا كانت الواردات أقل من الصادرات، فإن الاستيعاب لابد أن يكون بالضرورة أقل من الناتج المحلي.

إذا هبط مستوى الطلب الكلي دون مستوى الطاقة الإنتاجية للاقتصاد، فإنه يمكن تصور هبوط المستوى العام للأسعار إلى مستوي يكفل امتصاص فائض الناتج، ومن ثم الحفاظ علي مستوي كل من الناتج والتوظف من الانخفاض. بيد أن النتيجة الآنية، الأكثر احتمالاً، هي الهبوط في مستوى توظف كل من الموارد المادية والبشرية ، دونما تراجع معنوي في المستوى العام للأسعار .

ويلاحظ، أن تحقيق كل من التوازن الخارجي والتوازن الداخلي أنياً Instant يتطلب استخدام أداتين على الأقل من أدوات السياسة . إحداهما تستخدم لبلوغ ما يسمى تخفيض الإنفاق Expenditure reduction ، والثانية لبلوغ ما يسمى تحويل الإنفاق Expenditure – Switching⁽⁶⁾ .

فإذا كان حجم الاستيعاب (الإنفاق المحلي) أكبر من حجم الناتج المحلي الاحتمالي، فإن الواردات سوف تكون أكبر من الصادرات. وهنا نكون بصدد اختلال في كل من التوازن الداخلي (الإنفاق المحلي < الناتج المحلي) والتوازن الخارجي (الواردات < الصادرات) . ولذلك يصبح من الضروري تحقيق التوازن الداخلي وصولاً لاستقرار المستوى العام للأسعار. ومن ثم يمكن استخدام أداة تخفيض الإنفاق – من خلال تخفيض النفقات العامة مثلاً – وصولاً للتوازن بين الإنفاق المحلي والناتج المحلي (التوازن الداخلي) .

بيد أن سياسة تخفيض الطلب يمكن، وليس من اللازم، أن تؤدي مصادفة إلى تحقيق التوازن الداخلي والتوازن الخارجي أنياً. ويمكن أن يحدث هذا إذا كان جزء كبير من أسباب الاختلال الخارجي يمت إلى أسباب ناتجة عن الاختلال الداخلي ذاته، أو عندما يكون حجم الاختلال الخارجي ضئيلاً مقارنة بحجم الاختلال الداخلي.

(6) - مصطفى مصطفى عبد الرحمن ، السياسة الاقتصادية ومشكلة التوازن الخارجي (دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري) رسالة دكتوراه، كلية التجارة – جامعة طنطا ، 1995 ، ص 160 وما بعدها .

- Khan .M.s ,The Determination of the Balance of Payments and Income IN Developing Countries , DM/74/31, March 1974.

- د . عشاوي على عشاوي : تكييف الاقتصاد الكلي في البلدان النامية ، مع الإشارة إلى مصر ، مجلة مصر المعاصرة ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع ، القاهرة ، ع (419 ، 420) ، 1988 ، ص 163 وما بعدها .

- د . عشاوي على عشاوي: برامج التكيف التي يدعمها صندوق النقد الدولي، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع ، القاهرة ، ع (419 ، 420) ، 1988 ، ص 35 وما بعدها .

ولكن إذا ما تم استعادة التوازن الداخلي، بينما ظل كل أو جزء من الاختلال الخارجي قائماً ، فإن التقييد الإضافي للإنفاق المحلي، توجيهاً لبلوغ التوازن الخارجي، سوف يضغط في اتجاه تقليص مستوى كل من الناتج والتوظيف. وهو ما سوف يترتب عليه ارتفاع معدل البطالة.

أن المنطق في هذه الحالة يحتم تبني سياسة تعمل على زيادة الطلب الخارجي على الصادرات وعلى تخفيض الطلب المحلي على الواردات، وذلك من خلال تخفيض قيمة العملة المحلية Devaluation. إذ يسمح هذا التخفيض ببلوغ التوازن الخارجي دون إحداث هبوط مؤثر في حجم كل من الناتج والتوظيف، وذلك من خلال تحويل جزء من الطلب المحلي على السلع والخدمات الأجنبية (الواردات) إلى السلع والخدمات المحلية ، وتحويل قدر من الموارد المخصصة لإنتاج السلع والخدمات لأغراض الطلب المحلي إلى مجال إنتاج السلع والخدمات لأغراض الطلب الخارجي (الصادرات). فمع تخفيض الواردات وزيادة الصادرات ، فإن الحساب الجاري سوف يشهد تحسناً، ولكن بشرط أن يكون مجموع مرونتي الطلب على الواردات والطلب على الصادرات أكبر من الواحد الصحيح .

ورغم ذلك فإن تحقيق تحسن-قابل للبقاء - في كل من التوازن الداخلي والتوازن الخارجي ، إنما يتطلب بعض الشروط. منها ألا يترتب على تخفيض قيمة العملة ارتفاعاً في المستوي العام والأسعار يؤدي إلى تآكل النتائج الإيجابية المأمولة من وراء هذا التخفيض. وألا يترتب على تخفيض الطلب المحلي إعادة لتوزيع الدخل المحلي تتمخض عن زيادة الواردات وتقليص الموارد الموجهة لإنتاج الصادرات.

بيد أن سياسات تحويل الإنفاق تغطي مدى واسعاً من الإجراءات والسياسات مثل:

- سياسة سعر الصرف.
- سياسة تصحيح أسعار الفائدة.
- سياسة تصحيح أسعار السلع والخدمات.
- سياسة تحرير التجارة الخارجية.

أي أنها تشتمل على سياسات تمت إلى جانب العرض، وكذلك تشتمل على سياسات تمت إلى جانب الطلب.

ويلاحظ أنه في بعض الحالات، قد تتبنى الحكومة سياسة مباشرة وانتقائية بغرض ضمان تحويل الإنفاق. مثل تقييد الواردات كمياً، أو من خلال نظم الرقابة على الصرف أو من خلال استخدام الضرائب والإعانات الحكومية بيد أن هذه السياسات إن لم تستخدم بكفاءة، وفي إطار سياسة

اقتصادية تهدف لبلوغ هدف معين، قد يترتب عليها زيادة الاستيعاب والإبقاء على مستوى الناتج الفعلي دون مستواه الاحتمالي.

والحقيقة أن السبب الرئيسي في تركيز برامج التكيف على سياسات تخفيض الإنفاق تنبع من عدة حقائق أهمها:

- أن سياسات تحويل الإنفاق ذات آثار توزيعية أكثر تعقيداً وأبعد أثراً من سياسات تخفيض الإنفاق.
 - أن النتائج المأمولة لسياسات تحويل الإنفاق على الناتج، تمت إلى الأجل الطويل.
 - أنه من الصعب تتبع نتائج سياسات تحويل الإنفاق مقارنة بسياسات تخفيض الإنفاق.
- بيد أن الاقتصاديات التي تعاني من تدني مستوى الناتج الفعلي عن مستوى الناتج المحتمل، بسبب ضعف كفاءة تخصيص الموارد، إنما تستلزم تصميم برامج تكيف تركز أكثر على سياسات تحويل الإنفاق مقارنة بسياسات تخفيض الإنفاق. ذلك أن تحويل الإنفاق على جانب الطلب سوف يترتب عليه تحويل في توزيع الموارد نحو الاستخدامات الأكثر إنتاجية والأكثر ربحية. وهو ما يعزز من فرص النمو القابل للبقاء في الأجل الطويل، مع ضمان وضع لميزان المدفوعات قابل للاستمرار دون ضغوط. فهذا الوضع سوف يقلل من الالتجاء إلى الاستدانة الخارجية، في ذات الوقت الذي يعزز من تدفق رؤوس الأموال الأجنبية نحو الداخل، ويقلص من احتمالات تدفق رؤوس الأموال المحلية نحو الخارج⁽⁷⁾.
- وفي جميع الحالات، فإن الضمانة الرئيسية للإبقاء على وضع خارجي قابل للاستمرار دون ضغوط، تكمن في الحفاظ على معدل نمو للإنفاق المحلي، وخاصة الإنفاق المحلي لأغراض الاستهلاك، لا يتخطى معدل نمو الناتج المحلي من السلع والخدمات.

ثالثاً اختيار أهداف وأدوات السياسة الاقتصادية للبرنامج:

لا تركز برامج الاستقرار والتكيف الهيكلي - التي يوازرها صندوق النقد الدولي - على نفس السياسات والأهداف، وذلك لتباين مشكلات البلدان النامية التي تتبنى برامجاً للصندوق. ومع ذلك يمكن القول أن ثمة أهدافاً جوهرية تتضمنها غالبية، إن لم يكن كل، البرامج منها ما يلي :

(7) IMF , Theoretical Aspects of The Design of Fund – Supported Adjustment programs , Occasional Papers , N . 55 Washington , September 1987 , p (1- 55) .

-Richard N., Cooper," Economic stabilization in developing countries" USA ,ICS PRESS,1991, P 102.

- تحقيق التوازن الداخلي Internal Equilibrium .
- تحقيق التوازن الخارجي External Equilibrium .
- بلوغ معدل نمو Enough Growth Rate من النمو .

ويلاحظ أن هذه الأهداف ترتبط ببعضها البعض على نحو معين. كما أنها ترتبط بالأهداف الاقتصادية الأخرى التي تتبناها الدولة . فبالإضافة إلى تبني الدولة لهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي – وهو هدف من الأهداف المركزية لأي سياسة اقتصادية – فإن الدولة تضطلع بوظيفتي التوزيع Distribution والتخصيص Allocation . أي تخصيص الموارد بين الاستخدامات البديلة، سواء بأسلوب مباشر أو بأسلوب غير مباشر. كتخصيص الموارد بين قطاعات الصحة والتعليم، ومشروعات البنية الأساسية، وبرامج التوسع الزراعي وبرامج مساندة وتشجيع بعض القطاعات التي ترى الدولة ضرورة تنميتها وتطويرها. بيد أن هذه الأساليب في تخصيص الموارد والتي تتوخى في الأساس أهدافاً تنموية، إنما تتضمن بالضرورة أهدافاً توزيعية . فكما يرى الاقتصادي الباكستاني محبوب الحق " أن قرارات تخصيص الموارد هي جوهر قرارات التوزيع . أي أنه في الوقت الذي نتخذ فيه قرارات تخصيص الموارد فإننا نتخذ فيه أيضاً قرارات التوزيع. فلا يمكن فصل عملية التوزيع عن عملية التخصيص" (8). وتؤكد برامج الاستقرار والتكيف الهيكلي على تحقيق التوازن بين كل هذه الأهداف (أهداف بلوغ التوازن وتحقيق الاستقرار والأهداف التوزيعية والتخصيفية). فالسعي لتحقيق الأهداف التخصيفية والتوزيعية، يمكن أن يشكل عائقاً أمام تبني سياسة ما لتصحيح العجز في ميزان المدفوعات أو تحرير التجارة والمدفوعات. فتخفيض النفقات العامة في بعض القطاعات ، قد ترفضه الحكومة لأنه يؤثر بالسلب - على الأقل في الأجل القصير – على أهداف تتعلق بالتوزيع والتخصيص. كما أنها قد ترفض إزالة أو تخفيف نظامي الرقابة على الصرف وعلى التجارة ، اللذان يضمنان تحويل وتوزيع الصرف الأجنبي على أنشطة معينة تلقى تفضيلاً معيناً .

ويلاحظ أن تضارب الأهداف لا ينال فقط تضارب كل من الأهداف التوزيعية والأهداف التخصيفية، بل يمتد لينال ، أيضاً ، من الأهداف الأخرى . فعلى سبيل المثال، ليس من الواضح دائماً ما إذا كان تحقيق الاستقرار السعري – تخفيض معدل التضخم – شرطاً ضرورياً لبلوغ التوازن الخارجي وتحقيق معدل نمو كاف. فالاستقرار السعري ليس إلا هدف وسيط (Intermediate

(8) محبوب الحق ، ستار الفقر ، خيارات أمام العالم الثالث ، ترجمة أحمد فؤاد بلبع ، القاهرة ، 1980 ، ص 20 وما بعدها .

Targets) لتحقيق التوازن بين الطلب (الإنفاق) الكلي والعرض (الناتج) الكلي. ومع ذلك فإنه في كثير من الأحيان قد تصبح العملية التضخمية عملية مزمنة ومتأصلة Rooted في بنيان الاقتصاد القومي، حتى عندما يتم تحقيق هذا التوازن الخارجي.

إذ يبدو من الصعب - حتى من خلال الاستعانة بحزمة سياسات تشتمل على الإصلاح النقدي - استبعاد مثل هذا النوع من التضخم ذي القصور الذاتي Inertia Inflation⁽⁹⁾ بدون المرور بفترة من التناقض الاقتصادي، أو ما يسمى الركود التضخمي، أي فترة تشهد هبوطاً حاداً في كل من مستوى الناتج والتوظيف دون هبوط معنوي في معدل التضخم⁽¹⁰⁾.

ذلك أن البيئة المواتية والمشجعة للتضخم سوف تضعف كلاً من الادخار والاستثمار المنتج. وهو ما يضاعف من احتمالات هبوط الناتج القومي والتوظيف. ذلك أن سرعة ارتفاع الأسعار النسبية، تغذي آلية التضخم الذاتي، حتى ولو أمكن لنظام المقايسة Indexation أن يخفف جزئياً من الأثر السلبي لتسارع معدلات التضخم على تخصيص الموارد⁽¹¹⁾.

كذلك فإن التحسن الكبير في الحساب الجاري - وخاصة حال تحوله فجأة وفي وقت قصير من عجز إلى فائض - قد يؤدي - إذا لم يتم تبني سياسات تعويضية مناسبة - سياسة التعقيم Sterilization Policy مثلاً - إلى خلق ضغوط تضخمية .

وأيضاً فإن التحرير الكبير للأسعار قد يترتب عليه أيضاً ميل المستوى العام للأسعار دائماً نحو الارتفاع بمعدلات تفوق كثيراً معدلات زيادة المتغيرات التي تبعث على ارتفاع الأسعار (تخفيض سعر صرف العملة، زيادة معدل التوسع النقدي،.....

ونزولاً على هذا المنطق - وبسبب الترابط Linkage بين غالبية أهداف برنامج الاستقرار والتكيف الهيكلي - فإنه يفضل ألا يتم المغالاة Overstatement عند تحديد الأهداف. ذلك أن تحقيق الهدف

(9) د. سهير محمود معتوق ، سياسات التثبيت الاقتصادي ، مجلة مصر المعاصرة ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع ، القاهرة ، ع 419 - 420 ، 1990 ، ص 94 - 98 .

(10) د . رمزي زكي ، مشكلة التضخم في مصر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 1980 ، ص 83 وما بعدها .

(11) يقصد بالتضخم ذي القصور الذاتي : ذلك التضخم الذي يغذي نفسه ذاتياً من خلال عوامل تثيره (الصدمات التضخمية مثل ارتفاع أسعار السلع الزراعية والغذائية ، التخفيض الكبير في سعر صرف العملة) وعوامل تديمه (وتنتج عن قدرة العناصر الاقتصادية على المقايسة بغرض الحفاظ على توازن الأسعار النسبية ، ومن ثم المحافظة على نصيب أصحاب الأصول ، خاصة ، على أنصبتهم من الدخل القومي) .

بحجم أو مستوى مقبول، في الوقت الذي يمكن فيه الحفاظ على تحقيق أهداف أخرى ضرورية، أجنبي من تحقيقه بحجم كبير، في الوقت الذي يتم فيه التضحية بتحقيق أهداف أخرى بحجم أو مستوى مقبول. فعلى سبيل المثال فإن تعظيم Maximization معدل النمو عن المعدل المستهدف، إذا لم يكن نمواً مؤصلاً لزيادة الصادرات أو لبدائل الواردات، فإنه يمكن أن يعوق تخفيض معدل التضخم إلى المستوى المستهدف أو حتى تحقيق تحسن في ميزان المدفوعات.

ليس هذا فقط ، بل غالباً ما نواجه ، عند تصميم البرنامج ، صعوبة في فصل الأهداف الوسيطة عن الأهداف النهائية Goals or Ultimate Objectives التي يكون من الصعب ربطها ربطاً مباشراً بأدوات السياسة المتاحة Available Policy Instruments . وفي هذا الإطار التحليلي أو النموذج الذي نعالجه ، فإن الأهداف الوسيطة ترتبط بكل من أدوات السياسة والأهداف النهائية . ومع ذلك فقد ينظر إلى أدوات السياسة كأهداف ، وينظر إلى الأهداف النهائية كقيم للأدوات. ويؤخذ على هذا الأسلوب إهماله لتحديد المشكلة – التي يتوخى البرنامج حلها - تحديداً دقيقاً ، مما يجعل من الصعب تحديد مدى نجاح أو فشل البرنامج . أي أن مثل هذا المدخل لا يفصح عن الأهداف النهائية التي بلوغها تكون المشكلة المستهدفة قد حلت (12).

والحقيقة أن اختيار كل من أدوات السياسة والأهداف الوسيطة والأهداف النهائية يختلف من دولة لأخرى باختلاف: -

(1) العمق التاريخي للمؤسسات الاقتصادية التي تمثل الرأي السائد تجاه القضايا الاقتصادية في المجتمع. فبعض الدول قد يكون أعضاء في اتحاد ما للعملات، أو تستخدم نظم للصرف الأجنبي الثابت، مما يشكل منطلقاً لسياستها الاقتصادية، ومن ثم لأهدافه .

(2) دور الحكومة في التخطيط والرقابة . ذلك أن هذا الدور يعكس بعداً أيديولوجياً ومؤسسياً يشكل قيماً على نمط البرنامج. فالمركزية أو اللامركزية في صناعة القرار الاقتصادي، وسياسات التسعير ومؤسساتها، لا شك تحدد نمط أهداف وأدوات البرنامج .

(3) مدى تطور المؤسسات المالية والنقدية . فالاقتصاد الذي يملك أسواق مالية ونقدية متطورة، يملك، أيضاً، أدوات نقدية ومالية متعددة ومتطورة بما يسمح بتبني عدداً أكبر من الأهداف، كما يسمح بسرعة

(12) صندوق النقد العربي ، معهد السياسات الاقتصادية ، السياسات الاقتصادية في الدول العربية ، النظرية والتطبيق ، تحرير د. علي توفيق الصادق ، د. معبد علي الجارحي ، د. نبيل عبد الوهاب لطيفة ، سلسلة بحوث ومناقشات حلقات العمل ، أبو ظبي ، 1996 ، ص 33 - 44 .

بلوغ الأهداف. بيد أنه حين تكون الأسواق المالية والنقدية ضيقة ومفتتة، تصبح الأدوات المالية والنقدية محدودة، ويصبح جزء يعتد به من تأثيرها تأثير غير مباشر على الأهداف .

(4) مدي وجود تشوهات هيكلية عميقة . فحينما تكون ثمة رقابة على الأسعار ، وقيود على التجارة وعلى الصرف الأجنبي، وسقوف ائتمانية، وتحديد إداري لسعر الصرف، فإن كفاءة سياسات إدارة الطلب تصبح ضعيفة، مما يستلزم بالضرورة تطبيق الإصلاحات الهيكلية على نحو عاجل .

(5) الظروف التي في إطارها يصاغ برنامج الاستقرار والتكيف الهيكلي : ففي الوضع الذي يكون فيه التمويل الخارجي مقيداً، وتكون ثمة حاجة عاجلة أو ملحة لإحداث تخفيض كبير في عجز الحساب الجاري ، فإن التركيز على سياسات مالية ونقدية تقييدية عميقة Deep Restrictive (برنامج استقرار اقتصادي)، يكون ذا أولوية عن التحرك البطيء من خلال برنامج للتكيف الهيكلي .

رابعاً : الديناميكيات والتباطؤات "Dynamics and Lags" :

(أ) التباطؤات : تمدنا النظرية الاقتصادية بأدوات تمكننا من فهم علاقات التوازن الرئيسية (الساكنة أو الساكنة المقارنة) بين المتغيرات الاقتصادية. بيد أن هذه النظرية تعجز عن إمدادنا بالعمق الزمني اللازم – أو الضروري – لكي تؤتي المتغيرات المستقلة (الأدوات) تأثيرها على المتغيرات الداخلية (الأهداف).

و يلاحظ أن النماذج البسيطة لبرامج الاستقرار والتكيف الهيكلي – كتخفيض الإنفاق أو تحويله – عادة ما تفترض آنية التكيفات في عالم يعمل مع قدر ما من التباطؤ الزمني. ذلك أن الفجوة الزمنية التي تمر ما بين تحريك أداة السياسة وبين بداية تحقيق هدف هذه السياسة، تختلف من اقتصاد لآخر، ومن وقت لآخر في ذات الاقتصاد باختلاف عدد من العوامل منها :

- توقيت السياسة. فهل تم تحريك أدوات السياسة في الاتجاه والتوقيت المناسبين أم لا؟ .
- نوع السياسة، فهل هي سياسة مباشرة أم سياسة غير مباشرة؟ .
- حجم الهدف، وهل هو هدف واقعي أم هدف غير واقعي؟ .
- نوع الهدف. هل نستهدف جانب الطلب أم نستهدف جانب العرض؟ .
- مدي تطور الاقتصاد. هل توجد أسواق أكثر تطوراً وأكثر تنافسية أم لا؟ .

والحقيقة أنه يجب إعداد نماذج قياسية تمكن من تقدير لمدي الفجوة الزمنية بين بداية تحريك أدوات السياسة وبداية بلوغ الهدف. ذلك أن مثل هذا التقدير – وإن كان ينطوي على جانب ليس قليل من الصعوبة – إلا أنه يعد وسيلة من وسائل تحديد التوقيت المناسب لتحريك أداة السياسة من ناحية، وكذلك تحديد مقدار التغيير اللازم في هذه الأداة، إذا ما أردنا انجاز الهدف في فترة زمنية معينة .

كذلك فإن سياسات جانب الطلب تؤدي نتائجها أسرع من سياسات جانب العرض . ولا شك أن هذا التفاوت في البعد الزمني بين استجابة سياسات الطلب واستجابة سياسات العرض ، ينعكس على بعض السياسات الأخرى، مثل سياسة التمويل الخارجي. فالنتائج السريعة لسياسات إدارة جانب الطلب والنتائج الأكثر بطأً لسياسات جانب العرض، تستلزم قدرًا من التمويل الخارجي الإضافي، حتى :

▪ يمكن تفادي التخفيض الحاد في الإنفاق المستهدف.

▪ تؤدي سياسات جانب العرض نتائجها المستهدفة.

بل إن قضية التوقيت Timing تمتد كذلك إلى نوعي سياسات جانب العرض ذاتها . فثمة سياسات عرض ترمي إلى زيادة الناتج من خلال استغلال أفضل للطاقة الإنتاجية القائمة. وثمة سياسات عرض أخرى، ترمي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية القائمة ذاتها. ولا شك أن نتائج النوع الأول من السياسات يتطلب فترة زمنية أقل من تلك التي تتطلبها نتائج النوع الثاني من سياسات جانب العرض. ومع ذلك فإن الأخذ بهما معاً (مع التنسيق بينهما من حيث الأدوات والتوقيت والحجم) يصبح أمراً محورياً في برنامج استقرار وتكيف هيكل جاد. فعندما تبدأ نتائج سياسات النوع الأول في بلوغ ذروتها، فإن نتائج النوع الثاني من السياسات يجب أن تكون قد أخذت في الظهور، وهو ما يسمح بتخفيف الضغط على كل من سياسات الطلب وسياسات جانب العرض الهادفة لاستغلال الطاقة الإنتاجية القائمة .

(ب) الديناميكيات : أن التفاعل بين كل من سياسات جانب العرض وإجراءات وسياسات جانب الطلب ، وأيضاً سياسات وإجراءات جانب العرض وبعضها البعض ، يفرض ، عادة ، صعوبات عند تصميم إستراتيجية التكيف . ذلك أن إزالة أو تخفيف القيود على الواردات، تحرير السواق المالية المحلية، تحرير سوق الصرف الأجنبي ، سوف يغير من الطريقة التي يستجيب بها الاقتصاد للتغيرات في السياسة المالية والنقدية وسياسات سعر الصرف.

فعلى سبيل المثال، فإن تأثير إجراء أو سياسة ما في جانب العرض " تحرير أسعار الفائدة من التدخل الحكومي" سوف يعتمد على ما إذا كانت سياسات وإجراءات جانب العرض الأخرى " إزالة أو تخفيف القيود على حركة دخول وخروج رأس المال " قد أخذ مجاله في التطبيق من عدمه.

ومن ناحية أخرى، فإن الديناميكية ترتبط أيضاً بما يسمى أسلوب العلاج : هل هو أسلوب العلاج التدريجي Gradual Remedy Method أم هو أسلوب العلاج بالصدمة Method Shock Remedy . ففي حالة العلاج التدريجي، قد تقف توقعات المتعاملين في الاقتصاد سبباً قوياً في وجه التغيرات الاقتصادية المستهدفة. أما العلاج بالصدمة (العلاج الفجائي والمكثف) قد تحقق نجاحاً مبدئياً

في الأجل القصير، ولكن في الأجل الطويل قد تتولد نتائج عكسية⁽¹³⁾. ورغم ذلك فإنه حينما تستفحل المشكلة موضوع البرنامج، وتشتد توقعات المتعاملين، ويشتد رد فعلهم، فإن الصدمة تقع أيضاً ولكن من جانب المتعاملين. بيد أنه في مثل هذه الحالة يغدو العلاج بالصددمات حلاً ناجحاً. ورغم ذلك فإن اعتبارات الاختيار بين أسلوب العلاج التدريجي وأسلوب العلاج بالصددمات لا تقف عند الاعتبار الفنية Technical Considerations وحدها، بل تمتد، أيضاً، إلى الاعتبار السياسية Political Considerations. ذلك أن العلاج التدريجي (المتكرر وغير المكثف) يلقي قبولاً سياسياً أكبر. فالإصلاحات الهيكلية والتي عادة ما تلقى مقاومة شعبية وسياسية قوية، يجب أن تنفذ على مراحل. ويمكن القول أن ثمة عدداً من العوامل التي تحدد سرعة تنفيذ البرنامج وطبيعته تتمثل فيما يلي:

- (1) طبيعة الاختلال في المدفوعات الخارجية: فإذا ما كان هذا الاختلال طارئاً وذو طبيعة خارجية، كان من الملائم توفير تمويل خارجي وتخفيض حجم الإنفاق وخاصة حينما يملك الاقتصاد قاعدة إنتاجية كبيرة. أما عندما يعتمد الاقتصاد على تصدير المواد الأولية ولديه قاعدة إنتاجية ضيقة، وحدث هبوط مؤقت في أسعار الصادرات، فإن توفير تمويل خارجي بحجم أكبر سوف يكون علاجاً أكثر كفاءة من أسلوب تخفيض الإنفاق. أما إذا كان سبب هذا الاختلال داخلياً ومزمناً ، فإن برنامج تكيف يصبح أمراً لازماً .
- (2) حجم المشكلة وطبيعة توقعات الأطراف الاقتصادية: حينما تستفحل المشكلة موضوع البرنامج ، وتشتد توقعات المتعاملين، ويشتد رد فعلهم، فإن الصدمة تقع أيضاً ولكن من جانب المتعاملين. بيد أنه في مثل هذه الحالة يغدو العلاج بالصددمات حلاً ناجحاً .
- (3) الوعي السياسي والاجتماعي: فكلما زادت درجة الوعي السياسي والاجتماعي، وزاد مستوي الوطنية والانتماء، كان العلاج التدريجي أكثر كفاءة من العلاج بالصددمات .
- (4) مدي إتاحة وشروط التمويل الأجنبي وحجم الدين الخارجي: فعندما يكون التمويل الخارجي متاحاً وبشروط ميسرة، فإن سياسات التكيف تكون أخف تقييداً للإنفاق وأقل تنفيذاً لبرامج التكيف الهيكلي. والعكس عندما ينطوي هذا التمويل على شروط أكثر قسوة، فإن الاقتصاديات التي تعاني من اختلالات هيكلية (داخلية وخارجية) سوف تجبر على تنفيذ برامج تكيف أكثر قسوة. كذلك فإن الحجم القائم للدين الخارجي، وحدود جدولته، غالباً ما يدفع الحكومة لتجنب الاقتراض الإضافي، حتى ولو كان التمويل اللازم متاحاً وبشروط ميسرة .

(13) يلاحظ أن غالبية ، إن لم يكن كل ، برامج الاستقرار والتكيف الهيكلي التي ينفذها صندوق النقد الدولي ، تنطوي عناصرها من سياسات وأهداف على قدر كبير من السرية .

الفصل الثاني

الأساس التحليلي والقياسي لبرنامج الاستقرار والتكيف الهيكلي

لا شك أن ثمة اختلافاً كبيراً في برامج الاستقرار والتكيف الهيكلي من حيث التفاصيل، إلا أن ثمة خيطاً عاماً يجري خلالها، وهو الحاجة إلى استعادة توازن ميزان المدفوعات، مع الحفاظ، إن لم يكن تقوية، الشروط الضرورية لتحقيق معدل نمو مرض على الأجل المتوسط، إن لم يكن على الأجل الطويل بأسلوب غير تضخمي. وكشرط ضروري لبلوغ هذه النتيجة، فإن الهيكل الأساسي لكل البرامج قد بني على أساس التحليل المالي الذي يقوم على الربط والاتساق بين إجراءات السياسة المقترحة وبين التوازن المرغوب فيه لميزان المدفوعات. هذه الاتساق الذي تم بلورته في مجموعة من العلاقات التوازنية التي تربط بين أصول النظام المصرفي (الاحتياطيات النقدية الدولية + صافي الائتمان المحلي) وخصومه (القاعدة النقدية) وبين ميزان المدفوعات، عادة ما اصطلاح على تسميته بالأسلوب أو المدخل النقدي لميزان المدفوعات (14).

ويلاحظ أنه رغم أن صندوق النقد الدولي قد لعب دوراً بارزاً في تأصيل الأساس النقدي لميزان المدفوعات، تأصيلاً امتد إلى صلب برامجها، إلا أن البرمجة المالية (أو التحليل المالي أو النقدي) هو فقط عنصر واحد من العناصر أو الدعائم النظرية في بناء برامج التكيف التي يؤازرها صندوق النقد الدولي.

وسوف نتناول في هذا الفصل الإطار الأساسي للبرمجة المالية، والسياسات التي تنبثق عن هذا الأساس، تحت عدد من الفروض (15):

- وجود اقتصاد صغير مفتوح.
- نظام أسعار الصرف الثابتة.

(14) BIGAN B. AGHEVLI and MOHSIN s .KHAN , The MONETARY Approach of the Balance of Payments Determination : An Empirical test , IMF , Staff Papers , Volume . 20 , 1973 , P (277-281) .

(15) د. عبد الفتاح العموص ، النماذج التأليفية لصندوق النقد الدولي والبنك العالمي : الأسس النظرية والحالات التطبيقية إشارة للتجربة التونسية ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، القاهرة ، 9 / 1997 ، ص 13 وما بعدها .

▪ دالة طلب على النقود تتسم بالاستقرار.

كما أننا سوف نتناول مزايا وعيوب هذا الإطار للبرمجة المالية.

ويلاحظ أن هذا الإطار المالي أو النقدي يخدم كنقطة بداية ملائمة لدراسة أكثر تفصيلاً عن آليات انتقال التأثير بين منظومة من السياسات النمطية (المتكررة) المتضمنة في برامج المساندة وبين الأهداف النهائية: وضع ميزان المدفوعات واستقرار الأسعار والنمو الاقتصادي .

وسيتناول الباحث في السطور التالية تحليلاً لعملية اشتقاق الإطار الأساسي للبرمجة المالية من خلال تناول:

أولاً: الإطار الأساسي لسياسات تخفيض الإنفاق.

ثانياً: الإطار الأساسي لسياسات تحويل الإنفاق.

ثالثاً: الإطار الأساسي لسياسات جانب العرض.

أولاً: الإطار الأساسي لسياسات تخفيض الإنفاق :

بداية نؤكد أن الرأي الذي يرى أن ميزان المدفوعات ظاهرة نقدية، هو رأي له تاريخ طويل في علم الاقتصاد. كما يلاحظ أن الطبيعة النقدية لميزان المدفوعات، والتمييز بين النقود ذات المصدر الخارجي " الاحتياطيّات الدولية " وبين النقود ذات المصدر المحلي " الائتمان المحلي " لها تاريخ طويل، أيضاً، في عمليات الصندوق .

ويلاحظ أن أسلوب الامتصاص، الذي ناقشناه سلفاً، يلعب دوراً جوهرياً في تصميم برامج المساندة، هذا في الوقت الذي غير فيه هذا الأسلوب من الاعتقاد عن ميزان المدفوعات. فتحويل أسلوب الاستيعاب من إطار النظرية العامة إلى أداة للسياسة، يستلزم - على أقل تقدير - بعض المعرفة عن طبيعة الروابط بين القطاع النقدي وميزان المدفوعات. وتوضح المتطابقة السابقة رقم (3) ذلك. فتبين هذه المتطابقة $(Y - A + \Delta F) = \Delta R$ التي نعيد كتابتها كما يلي :

أن الزيادة في الامتصاص عن الناتج المحلي سوف تنعكس على الاحتياطيّات النقدية الدولية بالتدهور، وذلك بفرض ثبات مستوي الدين الخارجي. ويرى Polak أن :

$$Y_t = Y_{t-1} + dc + (X_t - M_t) \quad \rightarrow (4)$$

$$Y_t - Y_{t-1} = dc + (X_t - M_t) \quad \rightarrow (5)$$

تقرر المعادلة رقم (4) أن دخل (أو إنفاق) الفترة الحالية (Y_t) يساوي دخل (أو إنفاق) الفترة السابقة (Y_{t-1}) + دخل (أو إنفاق) جديد ناتج من زيادة الائتمان المحلي (dc) + دخل (أو إنفاق) جديد ناتج من زيادة الصادرات (X_t) - دخل (أو إنفاق) جديد على الواردات (M_t).

أما المعادلة رقم (5) فتقرر أن الناتج الجديد (الإنفاق الإضافي) = التغير في عرض النقود. أي أن:

$$(Y_t - Y_{t-1}) = dM_s \quad \rightarrow (6)$$

$$dM_s = ddC + dfA \quad \rightarrow (7)$$

حيث أن:

ddC → التغير في صافي الائتمان المحلي

dfA → التغير في صافي الأصول الأجنبية

ويلاحظ أن نموذج بولاك (Polak Model) يربط ما بين كل من:

▪ الزيادة في الاستيعاب عن الناتج المحلي: ($X_t - M_t$).

▪ الحساب الجاري (dfA).

▪ عرض النقود: $dM_s = ddC + dfA$.

ويلاحظ أن أسلوب التحليل النقدي لميزان المدفوعات أوسع من أسلوب الاستيعاب. فالأول يشتمل على كل المعاملات المالية والرأسمالية والجارية والتحويلات بميزان المدفوعات، في حين أن الثاني يتناول فقط ميزان المعاملات الجارية أو ما يسمى الحساب الجاري⁽¹⁶⁾.

والآن يمكننا أن نبدأ بتحليل ما يسمى بالبرمجة المالية، استناداً إلى المتطابقات السابقة. فالتغير في الرصيد النقدي (ΔM) هو مجموع:

(1) التغير في الاحتياطيات النقدية الدولية (ΔR).

(2) التغير في الائتمان المحلي (ΔD).

(16) JOHN F. O. BILSON: The Process of balance of Payments Adjustment, Adjustment, Conditionality, and International Financing, IMF, 1984, PP (34- 35).

(17) يلاحظ أن الترجمة الأكثر واقعية لدالة الطلب على النقود، هي أن الطلب على النقود دالة للتغير في الدخل النقدي:

$$\Delta M^d = k(\Delta Y).$$

حيث أن (k) هي مقلوب سرعة تداول الدخل النقدي، والتي يفترض ثباتها في الأجل القصير.

إذاً :

$$(\Delta M) = (\Delta R + \Delta D) \rightarrow (8)$$

وتعتبر هذه المتطابقة عن ميزانية الجهاز المصرفي (وليس فقط البنك المركزي) في لحظة ما. حيث يعبر الجانب الأيسر من هذه المتطابقة عن أهم خصوم الجهاز المصرفي وعلى رأسه البنك المركزي، في حين يعبر الجانب الأيمن منها عن أصول الجهاز المصرفي التي تتكون، أساساً، من: صافي الائتمان المحلي وصافي الأصول الأجنبية .

أم المتطابقة الثانية ، أو المعادلة السلوكية الثانية ، فهي الطلب على النقود كدالة في :

- الدخل المحلي (Y) .
- المستوى العام للأسعار (P) .
- نفقة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالنقود (OPC) .

ويمكن بلورة هذه الدالة كما يلي⁽¹⁷⁾ :

$$\Delta M^d = f (+ \Delta Y , +\Delta p , -\Delta opc , \dots , \dots) \rightarrow (9)$$

أما ثالث هذه المتطابقات⁽¹⁸⁾ فهي متطابقة التوازن في السوق النقدي، أي التوازن بين العرض النقدي والطلب على النقود :

$$\Delta M^d = \Delta M_s \rightarrow (10)$$

ومن المعادلات (8) و (9) و (10) يمكن أن نرصد :

- العلاقة بين رصيد ميزان المدفوعات (ΔR)، والتغير في M_s ، والتغير في D .
- العلاقة بين M^d و R .

حيث أن :

$$\Delta R = \Delta M_s - \Delta D = f (+ \Delta Y , +\Delta p , -\Delta opc , \dots , \dots) - \Delta D \rightarrow (11)$$

(18) صندوق النقد العربي ، معهد السياسات الاقتصادية ، السياسات الاقتصادية في الدول العربية ، النظرية والتطبيق ، تحرير د. علي توفيق الصادق ، د. معبد علي الجارحي ، د. نبيل عبد الوهاب لطيفة ، سلسلة بحوث ومناقشات حلقات العمل ، أبو ظبي ، 1996 ، ص 64 - 78 .

وتقرر المعادلة رقم (11) أن التغير في الرصيد النقدي من العملات الأجنبية – التغير في صافي الأصول الأجنبية – سوف يكون موجباً إلى المدى الذي يكون فيه التغير في الرصيد النقدي الكلي أكبر من التغير في صافي الائتمان المحلي. ويحدث ذلك عندما نكون بصدد وجود فائض في ميزان المدفوعات. هذا وقد عولج الدخل الحقيقي (الدخل النقدي / المستوى العام للأسعار) ، هنا ، كمتغير خارجي. ففي اقتصاد صغير مفتوح، يعمل وفقاً لنظام أسعار الصرف الثابتة، حيث تتحدد الأسعار المحلية من خلال الأسعار الأجنبية – نظرية تعادل القوى الشرائية – أو قانون السعر الواحد، فإن الطلب على النقود (وهو طلب على الأرصدة النقدية الحقيقية) يكون مستقلاً عن الائتمان المحلي. فأى زيادة في الائتمان المحلي تفوق الزيادة المرغوبة في الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية، سوف يجري امتصاصها في شكل تدهور في صافي الأصول الأجنبية للجهاز المصرفي.

ويمكن توسيع التحليل أعلاه عن طريق:

▪ الاستعانة بالعلاقة بين الإنفاق والدخل (أسلوب الاستيعاب) .

▪ دور حركات رأس المال الخاص في اقتصاد مفتوح.

فنحن نعلم من المعادلة المتطابقة رقم (1) أن الفرق بين الناتج المحلي والاستيعاب ، ينعكس في الحساب الجاري (الفرق بين الصادرات والواردات من السلع والخدمات) كما تصوره المعادلة الآتية رقم (12) :

$$CA = (Y - A) \rightarrow (12)$$

بيد أن رصيد الحساب الجاري لابد من أن ينعكس في شكل تغيرات في كل من صافي الأصول الأجنبية لدى الجهاز المصرفي (ΔR) وصافي المديونية الخارجية (ΔF_1) لكل المقيمين من غير القطاع المصرفي ، كما تقرر المعادلة الآتية رقم (13) :

$$CA = (\Delta R + \Delta F_1) \rightarrow (13)$$

وبما أن $\Delta R = \Delta M_S - \Delta D$ ، فإن المعادلة رقم (13) يمكن إعادة كتابتها في المعادلة التالية رقم (14) كما يلي :

$$CA + \Delta F_1 = \Delta M_S - \Delta D \rightarrow (14)$$

$$(Y - A) - \Delta F_1 = \Delta M_S - \Delta D \rightarrow (15)$$

وتقرر المعادلة رقم (15) أنه عندما يكون $(Y + \Delta F) > (A)$ ، فإن $(\Delta M < \Delta D)$. أي أن ثمة زيادة في صافي الائتمان المحلي تفوق الزيادة في الطلب على النقود ، ومن ثم سوف تعكس هذه الزيادة في شكل تدهور الاحتياطات النقدية الدولية $(-\Delta R)$.

وتوضح المعادلة رقم (13) أنه إذا :

▪ اتخذ كل من CA و F_1 Δ ، قيماً سالبة، فإن ذلك سوف يفضي إلى تدهور أكثر حدة في الاحتياطات النقدية الدولية، بحيث يكون التدهور في هذه الاحتياطات أكثر من العجز في الحساب الجاري .

▪ كان كل من CA سالباً وكان F_1 Δ موجباً ، فإن ذلك سوف يفضي إلى تدهور أقل حدة في الاحتياطات النقدية الدولية . بحيث يكون التدهور في هذه الاحتياطات أقل من العجز في الحساب الجاري .

كما يتضح من المتطابقة رقم (13) ، أيضاً ، أن ضمان تدفق رأس المال نحو الداخل ، يتطلب أن تنمو (R) بالزيادة ، وهذا يستلزم أن تكون $(C A)$ موجباً ، وإلا فإن تنامي عجز $(C A)$ واستمراره ، سوف يفرض قيماً على نمو (R) ، وبالتالي على نمو وتدقق (F_1) نحو الداخل⁽¹⁹⁾ . وعندما يتقلص (F_1) بشدة ، فإن ذلك سوف يفرض قيماً على استخدام الموارد المحلية ، مما يشكل بدوره قيماً على النمو الاقتصادي ، وبالتالي على نمو الناتج في علاقته بالاستيعاب ، مما يوسع من عجز $(C A)$ ، وخاصة في ظل زيادة $(\Delta M < \Delta D)$.

والآن بعد عرض هذه العلاقات – التي تشكل أساس صياغة البرنامج المالي – نركز على كيفية تصميم البرنامج المالي مستخدمين العلاقة الأساسية بين التغير في صافي الأصول الأجنبية (ΔR) والتغير في صافي الائتمان المحلي (ΔY) ، وذلك من خلال إتباع الخطوات الثلاث التالية :

(١٩) يلاحظ أن وضع الحساب الجاري هو المرآة الحقيقية للحالة التي يمر بها الاقتصاد القومي . فعندما يتنامى حجم العجز في الحساب الجاري ، ومن ثم يأخذ (R) في التدهور ، مما يقلص من المصادر المحتملة لتمويل :

- إيرادات رءوس الأموال الأجنبية (ربيع ، أرياح ، قوائد) .

- تمويل تدفق رءوس الأموال نحو الخارج .

ومن ثم يبدأ رأس المال الخارجي في التردد في التدفق نحو الداخل ، مما يقلص من حجم الاستثمارات المحتملة ، ومن ثم يقلص من حجم الناتج في علاقته بالاستيعاب .

- (1) وضع هدف للتغير في صافي الأصول الأجنبية خلال فترة زمنية محددة ولتكن عاماً .
- (2) تقدير الطلب على النقود خلال ذات الفترة . أي تقدير التغير في الطلب على النقود . وهو ما يستلزم التنبؤ أو وضع أهداف للمحددات الرئيسية للطلب على النقود ، كالدخل الحقيقي ، والمستوى العام للأسعار . فإذا ما استخدمت دالة سرعة دوران وحدة النقود الداخلية ، فإنه يلزم تقدير الدخل النقدي، مع تقدير سلوك سرعة الدوران الداخلية خلال الفترة نفسها .
- (3) مع وضع هدف لميزان المدفوعات (التغير في صافي الأصول الأجنبية)، ومع تقدير الطلب على النقود، فإنه يمكن الحصول على مقدار التغير في صافي الائتمان المحلي (ΔD) كفرق بين ($M^d \Delta$) و (ΔR) .

ويلاحظ أن المحدد الرئيسي للخطوتين رقم (2) ورقم (3) هو الهدف الذي جرى تقديره لحجم التغير في صافي الأصول الأجنبية . ومع فرض أن الطلب على النقود متغير يصعب التحكم فيه من قبل السلطات النقدية ، فإن ضبط مقدار التغير في الائتمان المحلي (ΔD)، يصبح هو المحدد الأساسي لمقدار التغير في صافي الأصول الأجنبية (أي لهدف ميزان المدفوعات أو لمقدار التغير في رصيد ميزان المدفوعات) .

ويبدو من التحليل أعلاه، أنه لا توجد صعوبة في اشتقاق سقف الائتمان المحلي Ceiling of Domestic Credit ، أو اشتقاق التغير في صافي الائتمان المحلي الذي يتسق مع التغير المرغوب في صافي الأصول الأجنبية. فالعلاقات أعلاه هي أساساً علاقات تطابق، ما عدا الطلب على النقود الذي يعالج في شكل علاقة سلوكية. ومن ثم يصبح الطلب على النقود علاقة حرجة (أي قابلة للتقلب) في التحليل. وهو ما يجعل من الصعب الاعتماد على دالة الطلب على النقود في التوصل إلى تقدير دقيق للطلب على النقود، وبالتالي صعوبة التوصل إلى تقدير دقيق لصافي التغير المرغوب فيه للائتمان المحلي. ذلك أنه لكي يكون لصافي التغير في الائتمان المحلي تأثير - يمكن التنبؤ به - علي ميزان المدفوعات، فإن الطلب على النقود يجب أن يكون (ذو علاقة تنبؤية) دالة في مجموعة محددة من المتغيرات. وهو ما يفترض استقرار دالة الطلب على النقود، على الأقل في الأجل القصير⁽²⁰⁾ .

(20) أي يفترض أن الطلب على النقود دالة في مجموعة من المتغيرات المستقلة عن التغير في صافي الأصول المحلية (صافي الائتمان المحلي) . ذلك أن تأثير هذه المتغيرات بالتغيرات في صافي الائتمان المحلي، سوف يجعل من دالة الطلب على النقود دالة أقل استقراراً . فالحقيقة أن الزيادة في حجم الائتمان المحلي (من خلال عمليات السوق المفتوحة التوسعية) يمارس تأثيراً على كل من :
- أسعار الفائدة المحلية .

وتحت هذا الفرض ، فإن أي زيادة في صافي الائتمان المحلي تجعل العرض النقدي أكبر من الطلب على النقود ، سوف تفضي إلى تدهور في صافي الأصول الأجنبية ، ذلك أن العناصر الاقتصادية سوف لا تميل إلى الاحتفاظ بكل الزيادة التي حثت في كمية النقود . فإذا لم تكن هناك مثل هذه الفجوة بين الطلب على النقود وعرض النقود ، فإن وضع ميزان المدفوعات لن يتأثر – أو لن يترتب أثر تراكمي على ميزان المدفوعات .

حتى الآن فإن إطار البرمجة المالية ما يزال يركز بكثافة على التغيرات في صافي الأصول الأجنبية، كما بدأ محايداً في تناول هيكل ميزان المدفوعات.

وتحديداً فإن هذا الأسلوب لم يبين حتى الآن أين سيحدث التحسن في هيكل (مفردات) ميزان المدفوعات. هل سوف يحدث من خلال الحساب الجاري أم من خلال حساب رأس المال؟ . وإذا كان التحسن سيحدث من خلال تحسن الحساب الجاري، أم سيكون ذلك من خلال تقليص الواردات أم من خلال تنمية الصادرات؟ .

كما لم يبين هذا الأسلوب العلاقة بين السياسة النقدية والسياسة المالية، أو بين السياسة النقدية وميزانية البنك المركزي . وسوف نتناول هذه التساؤلات والعلاقات على التوالي.

بيد أن هذه التساؤلات وتلك العلاقات تعتبر تساؤلات وعلاقات هامة ، باعتبارها محددة لنمط السياسات المزمع تنفيذها والتي سوف تنعكس في صلب تصميم برنامج الاستقرار والتكيف الهيكلي الذي يؤازره الصندوق .

وفي تناولنا لهيكل ميزان المدفوعات، فإنه يلزم إضافة علاقة سلوكية جديدة هي دالة الطلب على الواردات. ويمكن أن نجعل الواردات دالة في الدخل المحلي فقط ، كما يمكن أن نجعلها دالة في عدد أكبر من المتغيرات :

- قرارات الإنفاق .

- المستوى العام للأسعار .

- سعر صرف العملة المحلية .

- الدخل النقدي .

فعندما يكون سعر الصرف مرناً ، وتكون أسعار الفائدة مرنة أيضاً ، وتكون أسواق السلع أقل تكاملاً مع الخارج ، فإن التغير في صافي الائتمان المحلي سوف ينعكس على هذه المتغيرات ، ومن ثم ينعكس على الطلب على النقود . أي أنه لن تنصب الزيادة في عرض النقود عن الطلب عليها ، في شكل تدهور في صافي الأصول الأجنبية فقط . ذلك أن التغير في المتغيرات أعلاه سوف يمتص جزءاً من هذه الزيادة في عرض النقود عن الطلب عليها ، مما يساعد من الحد من حجم التدهور في صافي الأصول الأجنبية .

- الأسعار النسبية (أسعار الواردات / أسعار بدائل الواردات) .
- سعر الصرف .
- الدخل المحلي .

ولكن لأغراض التبسيط فإننا سوف نفترض أن حجم الواردات (Volume Import) وسنرمز له بالرمز (IM V) دالة طردية في حجم الدخل الحقيقي (Y) . ويمكن التعبير عن هذه الدالة فيما يلي :

$$(IM V) = \& (Y) \rightarrow (16)$$

ويمكن الحصول على قيمة الواردات من خلال ضرب حجمها في المستوى العام للأسعار الخاص بالواردات.

أما متطابقة ميزان المدفوعات فيمكن التعبير عنها في المتطابقة التالية:

$$\Delta R = X - IM + \Delta F_1 \rightarrow (17)$$

حيث أن كلاً من (X) ، (IM) هي قيمة الصادرات والواردات مقومة بالعملة المحلية على التوالي ، و (ΔF_1) هي مقدار التغير في المديونية الخارجية للقطاع غير المصرفي .
بإضافة دالة الواردات، فإن اشتقاق مقدار الائتمان المحلي، يصبح الآن أكثر اقتراباً. ولبلوغ ذلك علينا تتبع الخطوات الأساسية التالية:

(أ) وضع هدف لميزان المدفوعات في فترة البرنامج وليكن (ΔR^*) (21).

(ب) إعداد تنبؤات – أو تبني فروض – عن سلوك المكونات الأخرى لميزان المدفوعات، والتي يجري علاجها كمتغيرات خارجية:

- قيمة الصادرات والواردات من السلع والخدمات.
 - تدفقات رأس المال من وإلى الداخل من خلال القطاع غير المصرفي.
- ويمكن تقدير قيمة الصادرات اعتماداً على:
- التطور المتوقع في حجم الدخل للبلدان التي تمثل أسواقاً لهذه الصادرات.

(21) لاشك أن برنامج الاستقرار والتكيف الهيكلي الذي يوازره صندوق النقد الدولي، هو برنامج يستهدف أساساً تقليص العجز في ميزان المدفوعات. ذلك أن الخطوة الأولى والأساسية – هنا في البرمجة المالية – هي تحديد هدف لميزان المدفوعات. حيث بناءً على هذا الهدف يتم تحديد أنماط السياسات الأخرى وأهدافها أيضاً. ومادام الهدف الأول برنامج الاستقرار هو ميزان المدفوعات، ومادام البرنامج يتسم بأنه برنامج قصير الأجل، فإن سياسات البرنامج سوف تركز على سياسات إدارة جانب الطلب. أي السياسات التي تعمل على تخفيض الطلب وعلى تحويله في آن واحد.

▪ تقدير لأسعار الصادرات المنافسة لهذه الصادرات في السوق العالمية.
 أما عن تدفقات رأس المال (المساعدات والاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر والقروض) فإنه من الضروري تحديد مستوى قابل للبقاء من الدين الخارجي والذي يتسق مع الطاقة الحالية والمستقبلية لخدمة الدين. ومن ثم فإنه من الضروري أن نتأكد أن الزيادة المتوقعة في حجم الدين الخارجي تتسق مع هذا المستوى القابل للبقاء Sustainable Level .
 وحالما نحصل علي تقديرات لكل من قيمة الصادرات وحجم صافي تدفقات رأس المال ، فإنه يمكن الحصول علي قيمة الواردات ، كمتبقي في متطابقة ميزان المدفوعات كما يلي :

$$IM^* = \Delta R^* - (\dot{x} + \Delta \dot{F}_1) \rightarrow (18)$$

حيث أن :

- IM^* ← القيمة المستهدفة للواردات.
- \dot{x} ← القيمة المتنبأ بها للصادرات .
- $\Delta \dot{F}_1$ ← رصيد تدفقات رأس المال.

(ج) أما عن الخطوة الثالثة فتمثل في التنبؤ بالدخل الحقيقي (Y)، ووضع هدف للمستوى العام للأسعار المحلية (P). ذلك أن هذين المتغيرين يحددان (M^d) ، وبالتالي تحديد (ΔR) .

(د) استخدام كل من (Y) ، (P) للحصول على مقدار الزيادة في الطلب على النقود ، ومقدار الزيادة أو التغير في الواردات من المعادلتين السلوكيتين في نظام المعادلات أعلاه .

(هـ) تحديد حجم التغير في صافي الائتمان المحلي الذي يتسق مع:

- (1) هدف التغير في صافي الأصول الأجنبية.
- (2) حجم التغير في الرصيد النقدي الأسمى.

(و) المقارنة بين قيمة الواردات المشتقة من المعادلة السلوكية رقم (16) والمشتقة من المتطابقة رقم

(18) كمتبقي. فإذا تساوت قيمتهما، فإننا نكون قد توصلنا لتحديد مقدار التغير في صافي الاحتياطيات

النقدية الأجنبية. أما إذا تباينت القيمتان، فإنه يكون من اللازم إجراء المزيد من التكيف في كل أو في

بعض البنود التالية:

- صافي الأصول الأجنبية.
- تدفقات رأس المال.
- قيمة الصادرات.

▪ المستوى العام للأسعار.

▪ الدخل الحقيقي .

وذلك حتى يتلاشى الفرق بينهما .

ثانياً : سياسات تحويل الإنفاق :

لاشك أن سياسات تحويل الإنفاق تشتمل على طيف واسع من أدوات تحويل الإنفاق (مثل سياسة تخفيض سعر صرف العملة المحلية ، سياسة الرقابة على الصرف ، الرقابة على الصادرات والواردات باستخدام القيود التعريفية والقيود غير التعريفية) بيد أننا سوف نركز فقط هنا على سياسة تخفيض سعر صرف العملة المحلية .

تلعب سياسة تخفيض Devaluation Policy سعر صرف العملة الوطنية دوراً في تخفيض الإنفاق ودوراً في تحويل الإنفاق. فتخفيض هذا السعر، إذ يفضي إلى ارتفاع المستوى العام، فإنه يفضي إلى زيادة الطلب على الأرصدة النقدية الاسمية – في محاولة من حائزي هذه الأرصدة للحفاظ على أرصدتهم النقدية الحقيقية – وهو ما يسهم في تخفيض الطلب المحلي على السلع والخدمات، ومن ثم يدفع نحو تحسين ميزان المدفوعات.

كما أن هذا التخفيض، إذ يجعل أسعار السلع التي تدخل في التجارة (بدائل الواردات والصادرات) مقومة بالعملة المحلية أكثر جاذبية للمستخدم المحلي وللمصدر مقارنة بكل من أسعار الواردات وأسعار السلع المحلية على التوالي، وهو ما يعيد تكوين هيكل الناتج نحو مزيد من إنتاج سلع التصدير ومن بدائل الواردات.

ومن ثم فإن أي تحليل شامل Comprehensive Analysis لسياسة تخفيض سعر الصرف، يجب أن يأخذ في الحسبان آثار التخفيض على كل من الاستيعاب والعرض الكلي، وذلك بالنظر إلى أهمية هذين الدورين اللذين يلعبهما التخفيض في سعر الصرف.

وسوف نتناول سياسة تخفيض سعر صرف العملة المحلية من خلال تناول العناصر الثلاثة التالية (22):

- (22 IMF , Theoretical Aspects of The Design of Fund – Supported Adjustment programs , Occasional Papers , N . 55 , Washington , September 1987 , p (1- 55) .

-Thomas A-Barnes ,“ Structural conditionality in IMF –Supported programs” , 2007

- مصطفى مصطفى عبد الرحمن ، السياسة الاقتصادية ومشكلة التوازن الخارجي (دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري) رسالة دكتوراه ، كلية التجارة – جامعة طنطا ، 1995 ، ص 189 وما بعدها .

(أ) تكيف سعر صرف العملة كأداة للسياسة .

(ب) تحديد مدى تخفيض سعر صرف العملة المحلية .

(أ) تكيف سعر صرف العملة كأداة للسياسة :

إن الجدل الطويل القائم في الأدب الاقتصادي Economic Literature، يولي اهتماماً للرأي القائل أن أسهل وأغلب الوسائل المنطقية لتقليص أو إزالة العجز الخارجي، هو السماح لسعر صرف العملة المحلية أن يتحدد من خلال قوي العرض والطلب، أي يجب تعويمه. بيد أن ثمة رأي آخر يؤكد على أن أسواق الصرف الأجنبي لعملات عديد من الاقتصاديات النامية، هي من الصغر، بحيث لا يمكنها أن تمنع من التقلب المفرط Excessive Fluctuation في أسعار الصرف . ولذا فإنه يكون من الضروري – وذلك بالنسبة للاقتصاديات الصغيرة المفتوحة – أن يتمتع سعر صرف العملة بقدر من الاستقرار أو الثبات.

وبالنسبة لهذا النمط من الاقتصاديات، فإن التحليل التالي يوضح أثر تكيف سعر صرف العملة على كل من جانب الطلب وجانب العرض. ففي الرسم البياني التالي رقم (1) يقيس المحور الرأسي سعر الناتج بالعملة المحلية p والمحور الأفقي يقيس كمية الناتج الحقيقي المطلوبة والمعروضة بواسطة المقيمين المحليين Y . وفي هذا الشكل يمثل المنحنى SL كمية الناتج الحقيقي التي يرغب المنتجين في عرضها في الأجل الطويل عند كل مستوى للسعر بافتراض حجم الموارد المتاح للدولة، بينما يظهر الطلب المحلي الحقيقي (D) كدالة سالبة الميل تعكس حقيقة أن الزيادة في أسعار الناتج تعمل على تخفيض القيم الحقيقية لدخول العوامل والأصول المالية .

وبفرض أن الأسعار العالمية (بالعملة المحلية) هي $(p_0 = e_0 \cdot pf)$ ، فإن الدولة تنتج (S_0) من السلع والخدمات المحلية ، في حين يكون حجم الطلب المحلي (الاستيعاب) هو (D_0). ومن ثم يكون هناك عجز داخلي حقيقي يساوي ($S_0 - D_0$)، وعجز خارجي في الحساب الجاري يساوي $S_0 - D_0$ (p_0) x (D_0) x (P_0/e_0) مقوم بالعملة الأجنبية.

بيد أن تخفيض سعر صرف العملة المحلية من (e_0) إلى (e_1) سوف يترتب عليه :

▪ ارتفاع أسعار الصادرات والواردات مقومة بالأسعار المحلية.

▪ انخفاض أسعار الصادرات مقومة بالعملة الأجنبية.

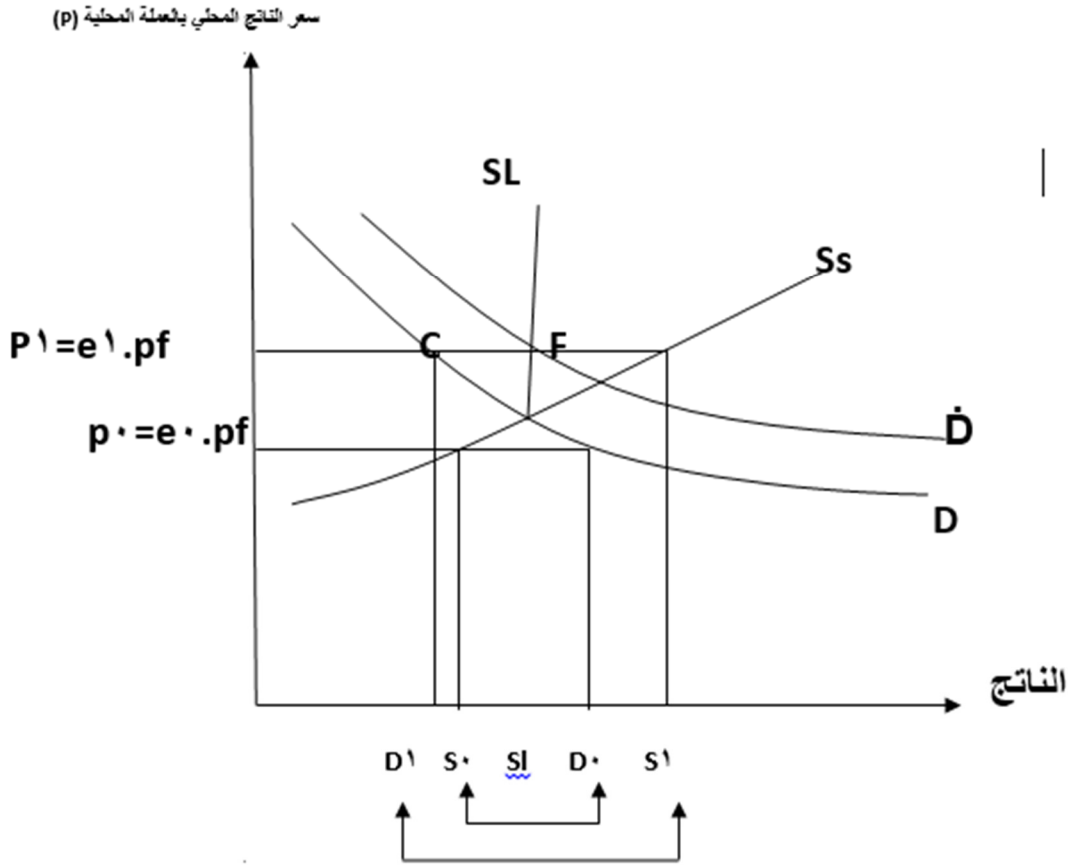
▪ ارتفاع أسعار السلع المحلية.

ومع ارتفاع المستوى العام للأسعار المحلية من (p_0) إلى (p_1) ، تنخفض القيمة الحقيقية للأصول النقدية والمالية ، وهو ما يخفض من حجم الطلب المحلي من (D_0) إلى (D_1) .
هذا عن أثر تخفيض سعر صرف العملة على تخفيض الإنفاق.

أما عن تأثير تخفيض قيمة العملة على جانب العرض، فإن هذا التخفيض سوف يترتب عليه، في الأجل القصير، زيادة في مستوى الناتج المحلي من السلع والخدمات من (S_0) إلى (S_1) . وهو ما يحول العجز الداخلي إلى فائض عرض، ويحول عجز الحساب الجاري إلى فائض في هذا الحساب. ويقدر هذا الفائض بمقدار $(P_1) \times (S_1 - D_1)$ مقوماً بالعملة المحلية، وبمقدار $(P_1/e_1) \times (S_1 - D_1)$ مقوماً بالعملة الأجنبية .

إلا أنه بمرور الوقت، وحيث يأخذ المستوى العام للأسعار في الارتفاع التدريجي (أسعار السلع والعوامل)، فإن حجم الناتج المحلي يتراجع في الأجل القصير (S_1) إلى (S_L) في الأجل الطويل. كما تحدث زيادة تدريجية في الدخل الحقيقية للعوامل، مع الزيادة في الأصول المالية والنقدية الناجمة عن فائض الحساب الجاري، وهو ما يتمخض عن انتقال منحنى الطلب المحلي من الوضع (D) إلى الوضع (\dot{D}) مما يؤدي إلى انخفاض كل من فائض العرض من السلع والخدمات وفائض الحساب الجاري. ونتيجة لهذه التغيرات فإن الآثار الايجابية لتخفيض سعر صرف العملة على الحساب الجاري سوف تتلاشي تدريجياً، حتى يتقاطع المنحنيان عند النقطة (F) ، ويتحقق كل من التوازن الداخلي والتوازن الخارجي آنياً .

شكل رقم (1)



Source: Khan. M.s, The Determination of the Balance of Payments and Income IN Developing Countries, DM/74/31, March 1974.

(ب) تحديد مدى تخفيض سعر صرف العملة المحلية :

لا شك أن تحديد المعدل اللازم لتخفيض سعر صرف العملة المحلية، وذلك لتحقيق هدف محدد لميزان المدفوعات، هي مهمة ليست يسيرة. ذلك أن تخفيض سعر صرف العملة لا يستغرق فقط الصادرات والواردات السلعية، بل أنه يمتد، أيضاً، إلى التأثير في حجم تدفقات رأس المال الخاص، والتحويلات، المعاملات غير المنظورة. كذلك، فإنه من الصعب التنبؤ بأثر تكيف سعر الصرف على كل أنواع المعاملات الخارجية، ولا سيما عندما يكون تشوه القطاع الخارجي كبيراً بسبب السياسات

التدخلية من الحكومة في هذا القطاع. كما أن النتائج سوف تكون غير مؤكدة، إذا ما اشتملت حزمة السياسات على تحرير التجارة الخارجية ، وتحرير نظم المدفوعات.

كذلك فإن المدى اللازم لتخفيض سعر صرف العملة المحلية، يعتمد على حجم التخفيض في الإنفاق المحلي. فكلما زاد حجم التخفيض في الإنفاق المحلي، ولاسيما عندما يكون الاختلال الداخلي أعمق من الاختلال الخارجي، كلما قل المدى اللازم لتخفيض سعر صرف العملة المحلية. والعكس بالعكس صحيح.

والحقيقة أن محاولة تحديد المدى اللازم لتخفيض سعر صرف العملة المحلية، من الصعب تحقيقه من خلال الاعتماد على قوي السوق الحرة للصراف الأجنبي. ويمكن الاستعاضة عن ذلك بتقدير سعر الصرف الحقيقي الفعال⁽²³⁾. بيد أن مثل هذا الأسلوب يتأثر بالتدفقات الكبيرة المؤقتة في رءوس الأموال نحو الداخل أو نحو الخارج. كما أن هذا الأسلوب يعتمد على الأرقام القياسية للمستوى العام التي قد تكون أقل أهمية من أرقام قياسية أخرى، وذلك كدرجة تنافسية قطاع الصادرات في البلد المعني بإجراء تخفيض في سعر صرف عملته. ففي البلدان التي تكون صادراتها الرئيسية سلع صناعية، فإن الرقم القياسي لتكلفة وحدة العمل بينها وبين منافسيها التجاريين، والمصححة بأسعار الصرف المناسبة، سوف تفصح عن سعر صرف أكثر واقعية وأكثر دقة.

وثمة أسلوب آخر أكثر تقدماً في تحديد المدى المناسب لتخفيض سعر صرف العملة المحلية، ألا وهو تقدير دوال طلب الواردات وطلب الصادرات، والتي من خلالها يمكن التوصل لسعر الصرف الذي يكفل تحقيق التغيرات المرغوبة في تدفقات التجارة الخارجية. ويسمى هذا الأسلوب بأسلوب أو منهج المرونات. ويلاحظ أن منهج المرونات هو منهج يمت إلى التحليل الجزئي والذي تؤدي فيه التغيرات في الأسعار النسبية للسلع القابلة للتجارة والسلع غير القابلة للتجارة إلى تغيرات في حجم الصادرات

(23) يلاحظ أن :

- سعر الصرف الفعال : وهو سعر الصرف الاسمي عندما يأخذ في الحسبان أي رسوم علي الواردات وعلوة الواردات وذلك بالنسبة للمنتجات القابلة للاستيراد . كما يأخذ في الحسبان أي دعم للمنتجات القابلة للتصدير.

- سعر الصرف التوازني : هو سعر الصرف الذي يسود ويستمر حتى يتحقق التوازن الخارجي والداخلي معاً في آن واحد في الأجل الطويل .

▪ سعر الصرف الحقيقي الفعال : هو سعر الصرف الاسمي الفعال مرجحاً بالأرقام القياسية للأسعار في الداخل / متوسط الرقم القياسي للأرقام القياسية في البلدان شركاء التجارة .

والواردات، وذلك بافتراض بقاء الأشياء الأخرى على حالها. أي افتراض ثبات الأسعار والدخول المحلية أو على الأكثر زيادتها بنسب تقل عن نسبة تخفيض سعر صرف العملة. والحقيقة أن هذا الأسلوب الأخير يقوم على تحليل جزئي لقضية تتطلب أن يخضع تحليلها للتحليل الكلي. ذلك أن سعر الصرف هو متغير من متغيرات الاقتصاد الكلي الذي يجب أن يتحدد في التوازن العام للاقتصاد القومي.

وفي النهاية فإن سبب العجز الخارجي، قد يمت إلى التدهور طويل المدى في شروط التجارة ، أو اختناقات حادة في عملية التنمية ، أو ضعف في تدفق رؤوس الأموال نحو الخارج ، أو حتى وجود تدفق مستمر للفائض الاقتصادي نحو الداخل في صور متعددة، منها عمليات تهريب رؤوس الأموال المحلية.

ثالثاً : سياسات جانب العرض :

يمكن تعريف سياسات جانب العرض بأنها " الإجراءات المصممة لترفع على نحو مباشر من مقدرة القطاع الإنتاجي المحلي على عرض السلع والخدمات عند مستوى معطى من الطلب المحلي الاسمي الإجمالي". ويلاحظ أن رفع معدل نمو الناتج المحلي ليس هو الهدف المركزي لبرنامج الاستقرار والتكيف الهيكلي، بل يجب أن يقود مثل هذا النمو إلى إحراز تحسن ملموس في الحساب الجاري من ميزان المدفوعات. ومن ثم فإن المعدل الكافي لنمو الناتج المحلي الإجمالي، وبخاصة الناتج من زيادة الصادرات، يعتبر عنصراً حاسماً في تخفيض العبء النسبي للدين الخارجي، مما يسهم في بلوغ وضع خارجي أفضل قابل للبقاء .

وعلى الرغم من أن السياسات المؤصلة للعرض تتسم بالتنوع، إلا أننا يمكن أن نقسمها إلى نوعين :
(أ) السياسات التي ترفع من المستوى الحالي للناتج المحلي، وذلك من خلال استخدام الطاقات والموارد الإنتاجية القائمة. وهو ما يتطلب إزالة أو تخفيف القيود التي تعمل علي تشويه منظومة الأسعار ومنها:

(1) الرقابة على الصرف.

(2) الرقابة على الأسعار.

(3) القيود الكمية على التجارة الخارجية.

(4) الدعم والإعانات.

(ب) السياسات التي ترفع من حجم الطاقة الإنتاجية القائمة، وذلك من خلال زيادة الادخار والاستثمار الثابت و التوسع في التعليم والتدريب و إنعاش الابتكار التقني.

وبينما يمت النوع الأول من السياسات إلى الأجل القصير والمتوسط، يمت النوع الثاني من السياسات إلى الأجل الطويل.

وبشكل عام تتكون سياسات العرض التي قد يشتمل عليها برنامج الاستقرار والتكيف الهيكلي على التدابير والإجراءات التالية :

- إجراءات تحسين تخصيص الموارد.
- تطوير البنية الأساسية.
- تحرير الأسعار.
- إصلاح النظام الضريبي.
- تشجيع الاستثمار.
- تطوير سوق النقد والمال.
- زيادة معدل الادخار.

والآن نأتي إلى مزيد من توسعة إطار البرمجة المالية وذلك من خلال الربط بين السياسة النقدية والسياسة المالية ، أو بين حساب السياسة النقدية وحساب السياسة المالية .

بداية يمكن لنا أن نقسم الائتمان المحلي (السابق تحديده) ما بين انتمان محلي موجه للقطاع الخاص وائتمان محلي موجه للقطاع الحكومي. فلا شك أن عجز إيرادات القطاع الخاص عن تغطية نفقاته، لا بد أن ينعكس في شكل حصوله على تمويل محلي أو خارجي لسد هذه الفجوة. كما أن العجز المالي للحكومة، لا بد أن ينعكس في شكل دين حكومي (محلي أو أجنبي).

والحقيقية أن العجز المالي في غالبية البلدان النامية يقف وراء الاختلالات الاقتصادية الهيكلية التي تعاني منها اقتصاديات هذه البلدان. ومن ثم يكون من الضروري إجراء قدر من التكيف المالي (سواء أخذ شكل تخفيض حجم العجز المالي أو أخذ شكل إعادة توزيع للنفقات العامة بما يزيد من إنتاجية الاقتصاد القومي ومن طاقاته الإنتاجية)، حتى يمكن التغلب على أو التخفيف من هذه الاختلالات .

وتحليل العلاقة بين السياسة المالية و السياسة النقدية (الائتمانية)، من خلال البرمجة المالية، فإننا نتناول المتطابقات الثلاث التالية :

(1) التغير في صافي المديونية الخارجية للدولة (ΔF_1) هو مجموع ما يلي :

(أ) التغير في صافي المديونية الخارجية للقطاع الخاص ($\Delta F_1 P$) .

(ب) التغيير في صافي المديونية الخارجية للقطاع العام ($\Delta F_1 g$) .

أي أن :

$$(\Delta F_1) = [(\Delta F_1 P) + (\Delta F_1 g)] \rightarrow (19)$$

(2) التغيير في صافي الائتمان المحلي (ΔD) ، عادة ما يقسم بين صافي الائتمان المحلي الموجه للقطاع الخاص ($\Delta D P$) وصافي الائتمان الموجه للقطاع العام ($\Delta D g$) :

$$(\Delta D) = [(\Delta D P) + (\Delta D g)] \rightarrow (20)$$

(3) القيد على الموازنة العامة للدولة – أي قيد الإيرادات العامة (T) على النفقات العامة (G) – يجري التغلب عليه من خلال تمويل العجز المالي إما من خلال زيادة الاقتراض الصافي من الخارج وإما من خلال الاقتراض من الجهاز المصرفي . أي أن :

$$(G - T) = [(\Delta F_1 g) + (\Delta D g)] \rightarrow (21)$$

ويلاحظ أن قيد الموازنة يحتوي فرضاً ضمناً، ألا وهو أن الحكومة لا تقوم بتسويق دينها المحلي لدى القطاع الخاص غير المصرفي. بيد أن هذا لا ينفى أنه في عدد من البلدان النامية، نجد أن البرمجة المالية تحتاج لأن تأخذ في الحسبان الائتمان غير المصرفي المقصور فقط علي الحكومة مثل :

- مبالغ التأمين الاجتماعي.
- مبالغ المعاشات.
- فائض القطاع العام.

وتقرر المعادلة رقم (21) أن ضبط العجز المالي سوف يفضي إلى تقليص كل من اقتراض الحكومة من الخارج واقتراضها من الجهاز المصرفي . وهو ما يساهم في تقليص معدل نمو الائتمان المحلي . ومع تقليص الائتمان المحلي، ينخفض الاستيعاب، وهو ما يقلص من الفجوة بين الناتج المحلي والاستيعاب. وهو ما يترتب عليه تقليص العجز في ميزان المدفوعات. أي أنه يتم تحرير قدر من الاحتياطيات الدولية من مجال تمويل الواردات، وتحويله إلى مجال سداد أقساط الدين الخارجي .

والآن نحاول أن نربط السياسة النقدية، ليس بميزانية الجهاز المصرفي ككل كما عرضنا سابقاً (وهو يتضمن مفهوماً أوسع لكل من صافي الائتمان المحلي وصافي الاحتياطيات الدولية) ولكن بميزانية البنك المركزي (وهو يتضمن مفهوماً أضيق لكل من صافي الائتمان المحلي وصافي الاحتياطيات النقدية الدولية) كمقرض أخير للجهاز المصرفي في مجموعه .

فمتغير السياسة في هذه الحالة سوف يكون هو صافي التغير في الأصول المحلية لدى البنك المركزي (24) ، وليس صافي الائتمان المحلي الكلي .

ولعرض تأثير تغيرات ميزانية البنك المركزي على الائتمان ، يصبح من الضروري تعريف ميزانيته بأنها تقوم على التعادل بين :

(1) التغيرات في الخصوم أو ما يسمى نقود الاحتياطي Reserve Money أو النقود عالية القدرة High – Powered Money (Δ H) .

(2) التغيرات في الأصول أو ما يسمى: التغيرات في صافي الأصول الأجنبية Net Foreign Assets (Δ R) وصافي التغيرات في الأصول المحلية (Δ DCB) Net Domestic Assets) . ويمكن صياغة ذلك في المتطابقة التالية :

$$(\Delta H) = (\Delta R + \Delta DCB) \rightarrow (22)$$

ويمكن القول أن العرض النقدي الإجمالي (M) يرتبط بنقود الاحتياطي (H) من خلال علاقة المضاعف (m) التالية :

$$M = m (H) \rightarrow (23)$$

ويلاحظ أن المضاعف دالة :

▪ طردية في نسبة الودائع إلى العملة.

▪ عكسية في نسبة احتياطيات البنوك التجارية إلى الودائع.

فإذ اتسم هذا المضاعف بالاستقرار والقابلية للتنبؤ بقيمته، فإنه باستخدام هاتين المتطابقتين (22) و (23) ، فإن البرمجة المالية تمدنا بأداة أكثر دقة للوقوف على العلاقة بين تغير كمية النقود و تغير العرض النقدي . ومن ثم يمكننا إحلال علاقة الموازنة الخاصة بالجهاز المصرفي لتكون كالآتي :

$$\Delta M = m (\Delta R + \Delta DBC) \rightarrow (24)$$

والحقيقة أن النموذج النقدي القائم على موازنة الجهاز المصرفي ككل $M = (\Delta R + \Delta D)$ ، وموازنة البنك المركزي سوف تتساويان إذا :

(24) تأتي هذه المعالجة تمثيلاً مع اعتماد غالبية حكومات البلدان النامية ، في السابق، على الافتراض بكثافة من بنوكها المركزية تمويلاً لعجوزات موازنتها العامة. وهو افتراض كان ينطوي مباشرة على زيادة كمية النقود. كذلك فإن البنوك المركزية بهذه البلدان ، عادة ، ما تحتفظ لديها بالنسبة الأكبر من الاحتياطيات النقدية الدولية. ومن ثم تصبح التغيرات في ميزانية البنك المركزي، في هذه البلدان ، تغيرات ذات تأثير حاسم على حجم الائتمان المحلي .

- كان مضاعف النقود = واحد . أي أن البنوك التجارية سوف تحتفظ بنسبة احتياطي قانوني تساوي (100%) من الودائع، من خلال بيع الأصول الأجنبية .
 - قام البنك المركزي بتعقيم أثر التغيرات في الأصول الأجنبية، عن طريق التغيرات المقابلة في صافي الأصول المحلية.
 - التغير في تركيب نقود الاحتياطي ليس له تأثير إضافي على الاقتصاد، وخاصة في حالة وجود سقف فعال على صافي الائتمان المحلي الكلي.
- وفي النهاية فإن الاختيار بين استخدام أحد أسلوبَي الائتمان المحلي (صافي الأصول المحلية للبنك المركزي – صافي الائتمان المحلي للجهاز المصرفي ككل) يعتمد على عدة عوامل منها:
- (1) الطريقة التي تدير بها السلطات السياسة النقدية: فالى الحد الذي تطبق فيه السلطات النقدية السياسة الائتمانية اعتماداً على الرقابة على الائتمان المصرفي الكلي، وكانت الأسواق المالية الأخرى أقل تطوراً، فإن المتغير الائتماني سوف يكون من السعة بحيث يشمل النظام المصرفي ككل. أما إذا اعتمدت السلطات النقدية على إدارة العمليات الائتمانية من خلال التحكم في مطلوبات الاحتياطي، وكنا بصدد أسواق مالية أكثر تطوراً، فإن المتغير الائتماني الملائم سوف يكون ذلك الذي يغطي الأصول المحلية للبنك المركزي بمفرده.
 - (2) الكيفية التي سوف يسلكها مضاعف النقود. فإذا كان هذا المضاعف متمسماً بالتقلب، أو يصعب التنبؤ به، فإن استخدام سياسة الائتمان المحلي الكلي (من خلال الجهاز المصرفي ككل) سوف تكون أجدى من استخدام ائتمان البنك المركزي بمفرده. والعكس بالعكس صحيح.
- هذا عن الاختيار بين استخدام أحد أسلوبَي الائتمان المحلي (صافي الأصول المحلية للبنك المركزي أو صافي الائتمان المحلي للجهاز المصرفي ككل)، فماذا عن الاختيار بين القاعدة النقدية والائتمان المحلي كأداة للسياسة النقدية ؟. كما أشرنا آنفاً، فإن التغير في كمية وسائل الدفع في لحظة معينة = التغير في صافي الأصول المحلية + التغير في صافي الأصول الأجنبية. وبفرض ثبات كمية وسائل الدفع، فإن التغير في صافي الأصول الأجنبية في اتجاه ما وبمقدار ما، يستلزم بالضرورة التغير في صافي الأصول المحلية في الاتجاه العكسي وبمقدار. وعادة ما تتضمن برامج الاستقرار والتكيف الهيكلي التي يوازرها الصندوق تقييد الائتمان المحلي بهدف الحد من التوسع في كمية النقود.
- فعندما يتخذ الائتمان المحلي كأداة فاعلة في السياسة النقدية (كما يوصي الصندوق عادة) في الوقت الذي تتدهور فيه الاحتياطيات الدولية، فإن الأمر يتطلب من البنك المركزي، في هذه الحالة، ألا يسمح بحدوث

توسع في الائتمان المحلي، بما يؤدي إلى الحد من التوسع في عرض النقود تلقائياً، وهو ما يقلص من الطلب المحلي، وبالتالي يقلص من الواردات. أي أن معالجة العجز في ميزان المدفوعات ، من وجهة النظر هذه ، قد تمت من خلال ضبط نمو الائتمان المحلي .

أما عندما يكون هناك عجز في ميزان المدفوعات، وكان هناك سقف على نمو كمية النقود، فإن تدهور في الاحتياطيات النقدية الدولية (بسبب هذا العجز) سوف يعوضه تلقائياً التوسع في الائتمان المحلي، في محاولة لمواجهة الانخفاض في القاعدة الناشئ عن عجز ميزان المدفوعات. ويرى خبراء الصندوق أن الاختيار بين القاعدة النقدية والائتمان المحلي كأداة للسياسة النقدية يتوقف على (25):

- 1- قوة الروابط بين الأسواق المحلية وبين الأسواق الدولية للسلع والخدمات.
- 2- قوة الروابط بين الأسواق المحلية وبين الأسواق الدولية للأصول المالية.
- 3- ترتيبات سعر الصرف التي تأخذ بها الدولة.

فإذا كانت :

- الأسواق المالية المحلية والأسواق المالية الدولية أكثر ترابطاً.
- الأسواق المحلية والأسواق الدولية للسلع والخدمات أقل ترابطاً .
- الدولة تأخذ بترتيبات سعر الصرف المرن .

فإن فرض رقابة على القاعدة النقدية يصبح أكثر جدوى لتعظيم فاعلية السياسة النقدية . وبالعكس يتم فرض رقابة على الائتمان المحلي كلما كانت الأسواق المالية المحلية والأسواق المالية الدولية أقل ترابطاً ، وكانت الأسواق المحلية والأسواق الدولية للسلع والخدمات أكثر ترابطاً ، وكانت الدولة تأخذ بترتيبات سعر الصرف الثابت .

والآن ، وعميقاً لتناول الأساس التحليلي لبرنامج الاستقرار والتكيف الهيكلي ، نتناول الدالة القياسية لهذا البرنامج فيما يلي :

حاول بعض خبراء صندوق النقد الدولي تطوير دالة قياسية للبرمجة المالية ، يجري بمقتضاها تحويل متطابقة Identity التغيرات في صافي الأصول الأجنبية ، ΔY (+) في صافي الأصول الأجنبية ، $\Delta R = \Delta M_S - \Delta D = f[$

(25) IMF , The Theoretical Aspects Op cit .p.22 .

[D - (, , , , ,) +Δ p , -Δ opc , ,] سلوكية يمكن قياسها (26) .

وتعتمد الدالة القياسية للبرمجة المالية، أساساً، على المنهج (أو التفسير النقدي) لميزان المدفوعات الذي يقوم على عدد من الفروض، السابق ذكرها، هي :

- اقتصاد صغير مفتوح أمام حركة السلع والخدمات ورعوس الأموال .
- تتحدد الأسعار المحلية – أسعار المنتجات وأسعار الأصول المالية – خارجياً.
- سعر صرف ثابت .
- يتحدد الناتج الحقيقي خارجياً .

ومادامت هذه الدالة تستند إلى التفسير النقدي لميزان المدفوعات ، فإنها تستند بالضرورة إلى :

(1) دالة الطلب على النقود التي تأخذ الشكل التالي :

$$M^d / P = f (Y , r , \parallel) \quad \rightarrow (25)$$

(2) دالة عرض النقود التي تأخذ الشكل التالي :

$$M = m \cdot H , H = R + D \quad \rightarrow (26)$$

حيث أن :

M^d الطلب الاسمي على النقود .

P المستوى العام المحلي للأسعار .

Y مستوى الدخل المحلي الحقيقي .

\parallel معدل التضخم المتوقع . معبراً عنه ($1/\dot{p}$. dp/dt) . حيث أن (\dot{p}) هو معدل تغير

المستوى العام للأسعار في وحدة الزمن .

M المضاعف النقدي .

H القاعدة النقدية .

R صافي الأصول الأجنبية .

D صافي الأصول المحلية (الائتمان المحلي) .

(26' BIGAN B. AGHEVLI and MOHSIN s .KHAN , The MONETARY Approach of the Balance of Payments Determination : An Empirical test , IMF , Staff Papers , Volume . 20 , 1973 , P (277) .

.....r سعر الفائدة المحلي .

وبالتعبير عن الدالة رقم (25) وعن الدالة رقم (26) باستخدام معدلات النمو ⁽²⁷⁾، فإننا نحصل على الصيغتين التاليتين وهما :

$$\dot{M}^d / M = \dot{p}/p + \alpha_1 \dot{y} / Y - \alpha_2 \dot{r} / r - \alpha_3 \dot{u} / u \rightarrow (27)$$

$$\dot{M} / M = \dot{m}/m + R/H . \dot{R}/R + D/H . \dot{D}/D \rightarrow (28)$$

وبما أنه عند التوازن في سوق النقود يتساوى عرض النقود (M) مع الطلب على النقود (M^d) ⁽²⁸⁾ ، إذاً بإحلال الطرف الأيمن من المعادلة (27) محل الطرف الأيمن من المعادلة (28) فإننا نحصل على المعادلة القياسية التالية للبرمجة المالية :

$$\dot{R}/R = [H/R (\dot{p}/p + \alpha_1 \dot{y} / Y - \alpha_2 \dot{r} / r - \alpha_3 \dot{u} / u) - \dot{m}/m - D/R . \dot{D}/D] \rightarrow (29)$$

يتضح من المعادلة رقم (29) أن معدل التغير في صافي الاحتياطيات النقدية الدولية دالة :

- طردية في معدل نمو المستوى العام للأسعار المحلية والدخل المحلي.
- وعكسية في كل من:
 - معدل تغير سعر الفائدة.
 - معدل التضخم المتوقع .
 - المضاعف.
 - معدل نمو صافي الائتمان المحلي .

وهكذا تمكنا هذه الدالة القياسية من تحديد التأثير الكمي للمتغيرات المستقلة الواردة في دالتي عرض النقود والطلب عليها، على معدل التغير في الاحتياطيات النقدية الدولية. ومن ثم يسهل علينا تحديد أدق لحجم التغير اللازم في أدوات السياسة لبلوغ الأهداف الوسيطة، ومن ثم بلوغ الأهداف النهائية.

$$\dot{x} / x = (x_t - x_{t-1} / x_{t-1}) = (x) \quad (27)$$

⁽²⁸⁾ يفترض النموذج النقدي لميزان المدفوعات استقرار دالة الطلب على النقود . فيما أن هذا الطلب يتحدد ، أساساً ، بكل من مستوى الدخل الحقيقي ، سعر الفائدة ، المستوى العام للأسعار ، وبما أن الدخل الحقيقي – وهو المتغير الأهم من وجهة نظر هذا المدخل في تحديد الطلب على النقود – يتحدد خارجياً ، أي خارج النموذج وفي الأجل الطويل عند مستوى التوظيف الكامل ، فإن الطلب على النقود سوف يتسم بالاستقرار ، بحيث أن أي زيادة في عرض النقود تفوق زيادة الطلب على النقود ، سوف تنصرف إلى زيادة الإنفاق الكلي ، مما يؤثر بالسلب على ميزان المدفوعات .

النتائج

نظراً لأن البحث قد تناول السياسات والأسس التحليلية والقياسية لبرنامج الاستقرار والتكيف الهيكلي الذي يؤزره صندوق النقد الدولي ولذلك فإن النتائج البحثية لا بد أن تشتق من دراسة هذه السياسات والأسس التحليلية والقياسية. ويمكن بلورة هذه النتائج فيما يلي :

- أن البرنامج ذا طبيعة انتقائية تعتمد على فروض ومنطلقات النظرية النقدية. ومن ثم يكون البرنامج قد افترض تشخيصاً معيناً، وبالتالي علاجاً معيناً لمشكلتي عدم التوازن الداخلي والخارجي.
- أن البرنامج رغم تناوله لأسلوب الاستيعاب الذي يربط ما بين الناتج المحلي والاستيعاب، إلا أنه يركز أساساً على جانب الاستيعاب دون التركيز على جانب العرض (الناتج المحلي). وهو ما يفقد البرنامج توازنه وحياديته .
- أن البرنامج يستخدم أداة تحويل الإنفاق (تكيف سعر صرف العملة المحلية بالانخفاض) كأداة تعمل على تكيف جانب العرض بما يحد من الآثار السلبية لتقليص الطلب المحلي. وهو إجراء جوهري في البرنامج، يفاقم من أسباب التفكك في الهيكل الاقتصادي للاقتصاد المتخلف الذي ينفذ البرنامج، ويعزز من تنافسية الاقتصاد المتقدم حال تنفيذه.
- يعول البرنامج على دور التوسع في الائتمان المحلي كسبب أساسي لتنامي العجز الداخلي الذي ينعكس في العجز الخارجي، متجاهلاً دور تخلف كل من الجهاز التمويلي والمالية العامة للدولة في تكريس العجز الداخلي ذي الأساس الاجتماعي / الطبقي.
- يفترض صندوق النقد الدولي أن الأسعار تتكون فقط اعتماداً على عوامل نقدية. والحقيقة أن تكوينات الأسعار ترتبط في جزء أساسي منها بنمط التكوين الاجتماعي والطبقي في المجتمع، وبمدي توفر شروط الدولة الوطنية التي تهيمن على التراكم وتوجهه لصالح أفراد المجتمع.
- أن البرنامج يفترض أن العجز الخارجي ناتج عن عجز داخلي فقط . وهو منطوق وإن كان صحيحاً بالنسبة لبعض الاقتصاديات المتقدمة، فإنه ليس كذلك بالنسبة لغالبية البلدان المتخلفة.
- أن الدالة القياسية للبرنامج تعتمد على متغيرات تمت أساساً إلى المتغيرات النقدية والمالية، ولا تشير إلى دور يذكر لمتغيرات جانب العرض في التأثير على معدل التغير في صافي الأصول الأجنبية.
- أن البرنامج وإن كان ينطوي على تتابع معين لسياساته، فإن لم يتضمن توثيقاً لآلية تفاعلاتها معاً وتأثيراتها على المتغيرات الاقتصادية.

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

1. أمال ضيف بسيوني، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لسياسات صندوق النقد الدولي على الاقتصاد المصري خلال الفترة (1970-1990) (سياسة تخفيض قيمة الجنيه المصري) ، رسالة ماجستير ، كلية التجارة – جامعة طنطا ، 1995
2. إيمان عبد الكاظم، سحر عباس، تحليل سياسة التكييف الهيكلي في بلدان عربية مختارة(مصر والمغرب) ، بدون ناشر ، بدون تاريخ.
3. جميلة بلعالم، أهمية إصلاحات صندوق النقد الدولي في ظل الأزمات المالية والنقدية الدولية، 2012-2013.
4. رمزي زكي ، مشكلة التضخم في مصر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 1980
5. سهير محمود معتوق، سياسات التثبيت الاقتصادي، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع ، القاهرة ، ع 419 – 420 ، 1990
6. شكري زعزور ، الاطار التحليلي لبرامج التصحيح الهيكلي ، الجزائر ، 2001 .
7. صندوق النقد العربي ، معهد السياسات الاقتصادية ، السياسات الاقتصادية في الدول العربية ، النظرية والتطبيق ، تحرير د. علي توفيق الصادق ، د.معيد علي الجارحي ، د. نبيل عبد الوهاب لطيفة ، سلسلة بحوث ومناقشات حلقات العمل ، أبو ظبي ، 1996
8. عبد الفتاح العموص ، النماذج التأليفية لصندوق النقد الدولي والبنك العالمي : الأسس النظرية والحالات التطبيقية إشارة للتجربة التونسية ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، القاهرة ، 9 / 1997
9. عشاوي على عشاوي، برامج التكيف التي يدعمها صندوق النقد الدولي، مجلة مصر المعاصرة ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع ، القاهرة ، ع (419 ، 420) ، 1988
10. —، تكييف الاقتصاد الكلي في البلدان النامية، مع الإشارة إلى مصر، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، ع (419،420) ، 1988
11. محبوب الحق، ستار الفقر ، خيارات أمام العالم الثالث ، ترجمة أحمد فؤاد بلبع ، القاهرة ، 1980
12. محمد حسن أحمد: أثر تخفيض سعر الصرف على الميزان التجاري ومعدل التضخم في مصر خلال الفترة (1976 – 1992)، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة، 1996.

13. مصطفى مصطفى عبد الرحمن، السياسة الاقتصادية ومشكلة التوازن الخارجي (دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري) رسالة دكتوراه، كلية التجارة – جامعة طنطا، 1995.

ثانياً: المراجع الأجنبية

1. BIGAN B. AGHEVLI and MOHSIN s .KHAN , The MONETARY Approach of the Balance of Payments Determination : An Empirical test , IMF , Staff Papers , Volume . 20 , 1973
2. IMF , Theoretical Aspects of The Design of Fund – Supported Adjustment programs , Occasional Papers , N . 55 , Washington ,September 1987
3. JOHN F .O . BILSON :The Process of balance of Payments Adjustment , Adjustment , Conditionality , and International Financing , IMF , 1984
4. Khan .M.s ,The Determination of the Balance of Payments and Income IN Developing Countries , DM/74/31, March 1974.
5. Richard N., Cooper," Economic stabilization in developing countries" USA ,ICS PRESS,1991, P 102.
6. Sidney S Alexander " The Effects of A devaluation on the Trade Balance , International Monetary Fund , Staff Papers , Vol ,2 No 2 ,1952
7. Stephen J .Turnovsky ,Expectations and the Dynamics of Devaluation, Review of Economic Studies , Vol . XIVII4 No , 149 , July , 1980
8. Thomas A-Barnes ,“ Structural conditionality in IMF –Supported programs” , 2007 .
9. ellada-stin-forodiafugi-ti-gia-xeria-ta sikonei, (dnthttp://forologikanea.gr/news/to/).